هُجِّرُوا وجُرِّدُوا من كل ما يملكون

النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

رقم الوثيقة: MDE 14/3229/2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: منازل أُحرِقَت أولاً ثم دُمِّرَت لاحقاً في قرية أم خباري، ©Amnesty International

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

ملخص 5

المنهج 10

خلفية 11

تدمير المنازل والممتلكات 15

محافظة ديالى، القرى الواقعة غربي مدينة جلولاء 15

محافظة نينوى، القرى الواقعة إلى الشرق من جبل سنجار 21

منطقة كركوك 33

النزوح القسري 38

التزامات "حكومة إقليم كردستان" بموجب القانون الإنساني الدولي 42

تدمير المنازل والممتلكات 42

النزوح القسري 43

خاتمة 45

توصيات 46

ملخص

أدى الصراع الدائر في العراق إلى نزوح ما يربو على ثلاثة ملايين شخص، وهو ما يمثل أكبر عدد من النازحين وأسرع معدل لنزوح الأشخاص في العالم في عام 2015، حسبما أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

ولا يستطيع أغلب النازحين في خمس محافظات العودة إلى ديارهم، حيث ما زالت مدنهم وقراهم، التي استولى عليها التنظيم المسلح الذي يُطلِق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية" منذ أواسط عام 2014، واقعة تحت سيطرة ذلك التنظيم أو استعادتها القوات والميليشيات العراقية والكردية لكنها لا تزال غير آمنة أو لحق بها دمار شديد في القتال.

ولا يتمكن كثير من النازحين من العودة إلى مدنهم وقراهم لأن "قوات البيشمركة" الكردية وقوات الحكومة العراقية والميليشيات شبه العسكرية التي استعادت تلك المناطق من أيدي "الدولة الإسلامية" تمنعهم من ذلك في محاولة لتعزيز سيطرتها على أراض متنازع عليها منذ أمد بعيد.[2]

ويركز هذا التقرير على المناطق الواقعة في شمال العراق التي تمنع فيها "قوات البيشمركة" التابعة "لحكومة إقليم كردستان" شبه المستقلة سكان القرى العربية والعرب من سكان البلدات العربية الكردية المختلطة من العودة إلى ديارهم، ودَمَّرَت منازلهم وممتلكاتهم في بعض الحالات أو سمحت لغيرها بتدميرها كوسيلة لمنع عودتهم في المستقبل على ما يبدو.

وكانت بعض الأسر النازحة فرت من منازلها عندما استولى مقاتلو "الدولة الإسلامية" على قراها في النصف الثاني من عام 2014. ولم تفر عائلات أخرى إلا بعد أن اندلع القتال بين "الدولة الإسلامية" و"قوات البيشمركة" التي طردت مقاتلي "الدولة الإسلامية" من تلك المناطق في أواخر عام 2014 وفي عام 2015. وطُرِدَت بعض العائلات من منازلها على أيدي "قوات البيشمركة" بعد أن سيطرت على تلك المناطق.

ولم تأخذ الأسر النازحة شيئاً يُذكَر معها عندما فرت أو لم تأخذ شيئاً على الإطلاق ظنا منها أنها ستعود قريباً إلى منازلها. وكانت كثير من هذه الأسر تعمل بزراعة الأرض ورعي الحيوانات في قراها ومحيطها ولم تفقد منازلها فسحب بل وفقدت كذلك سبل رزقها. وتأوي العائلات النازحة الآن في مخيمات للنازحين داخلياً حيث، تعيش في ظروف رهيبة تشح فيها المعونة الإنسانية إلى حد يبعث على الأسى، أو في مبان غير مستعملة أو غير مكتملة البناء حيث تفتقر إلى المرافق الصحية والتسهيلات الأساسية، ولا يجد كثير منها سبيلاً للحصول على مساعدة إنسانية.

---

[1] "العراق: أكبر عدد من النازحين في عام 2015"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 29 ديسمبر/كانون الأول 2015، https://www.icrc.org/en/document/iraq-highest-number-displaced-2015

[2] "جلولاء مدينة كردية. وقد سيطرنا عليها بدمائنا. يجب ألا تُرَى أي قوات أخرى داخل جلولاء"، اللواء محمود سنكاوي، قائد "قوات البيشمركة" في جلولاء متحدثاً إلى روداو، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/151120151
"لا نقبل أن يرتفع أي علم آخر فوق سنجار غير علم كردستان"، رئيس "حكومة إقليم كردستان"، مسعود البرزاني متحدثاً إلى روداو، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، http://rudaw.net/english/kurdistan/131120155

وتقيم بعض الأسر عند أقارب يستضيفونها في منازل مكتظة بالفعل ويستأجر بعضها الآخر أماكن إقامة قد تضطر قريباً إلى التخلي عنها مع نفاد مدخراتها.

ويتعرض النازحون كذلك لقيود على التنقل تفرضها "حكومة إقليم كردستان"، تحد بشدة من قدرتهم على العمل، أو الدراسة، أو حتى الحصول على الرعاية الطبية.[3] وقال معلم نازح من مخمور لمنظمة العفو الدولية: "لم يعد أولادي يذهبون إلى المدرسة لأن المدارس الابتدائية القريبة من هنا تدرس باللغة الكردية وهم لا يتحدثون غير العربية، ولا تستطيع ابنتاي الكبريان استكمال دراستهما الجامعية لأن الذهاب إلى إربيل مكلف للغاية حيث لا توجد وسائل للنقل العام، ولا يمكننا الذهاب إلى كركوك لأننا ليس لدينا تصاريح."[4]

وقدم مسؤولو "حكومة إقليم كردستان" تفسيرات مختلفة لعدم السماح للسكان بالعودة إلى قراهم، من بينها أن المناطق غير آمنة حتى الآن؛ أو لأن سكان هذه المناطق العرب تعاونوا أو يُحتَمَل أن يكونوا قد تعاونوا مع "الدولة الإسلامية"؛ أو أن السكان ذهبوا إلى مناطق سيطرة "الدولة الإسلامية" ولن يعودوا. وقد أدلى المسؤولون بهذه المزاعم التي تتسم بالتعميم بشأن قرى بأكملها لا بشأن أشخاص محددين بعد تحقيقات وافية، وهي تستبعد تماماً على ما يبدو احتمال أن يكون بعض الأفراد الموجودين حالياً في مناطق تسيطر عليها "الدولة الإسلامية" عاجزين عن الخروج من هناك بسبب تغير الخطوط الأمامية.[5] وقال مسؤول أمني لمنظمة العفو الدولية "كان سكان هذه القرى إرهابيين، فهم لم يدعموا "الدولة الإسلامية" فحسب، بل كانوا جزءاً منها."[6]

كما برر مسؤولو حكومة إقليم كردستان النزوح القسري للسكان العرب، ضمنياً أو صراحة، بأنه وسيلة لإزالة نتائج التهجير الجماعي للأكراد في العقود السابقة، ولاسيما خلال عهد نظام صدام حسين الذي حاول "تعريب" المناطق الكردية عن طريق تغيير التركيبة السكانية. وقال مسؤول أمني من "حكومة إقليم كردستان" لمنظمة العفو الدولية: "نحن إنما نستعيد بعضاً مما كان لنا."[7]

وفي مخمور وزومر (الواقعتين على بعد 60 كيلومتراً جنوب غربي إربيل و170 كيلومتراً شمال غربي إربيل)، وهما بلدتان عربيتان كرديتان مختلطتان استولت عليهما "الدولة الإسلامية" لفترة قصيرة في صيف عام 2014، عاد السكان الأكراد إلى منازلهم من فترة طويلة، بينما لم يُسمَح للسكان العرب بالعودة إلى البلدتين. وفي زومر خُرِّبَت كثير من منازل ومتاجر السكان العرب أو دُمِّرَت ويستخدم السكان الأكراد بعضها.

---

[3] يحتاج المواطنون العراقيون غير المقيمين إقامة دائمة في "إقليم كردستان العراق" إلى تصاريح لدخول المنطقة. ولا يمكن لأغلب النازحين الذين يأوون إلى مناطق تسيطر عليها الآن "حكومة إقليم كردستان" الحصول على مثل هذه التصاريح التي تسمح بالتنقل بحرية داخل "إقليم كردستان العراق". ويخضع بعض النازحين لقيود إضافية فُرِضَت لأسباب أمنية.

[4] مقابلة أُجرِيَت في نينوى، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[5] في البداية لم يرحل كثير من سكان المناطق التي سيطرت عليها "الدولة الإسلامية" خوفاً من أن يستولى مقاتلوها على منازلهم فيقصفها الجيش العراقي نتيجة لذلك. وبقي آخرون لأنهم لم يريدوا أن يصبحوا لاجئين. ولاحقاً بدأ مقاتلو "الدولة الإسلامية" يمنعون السكان من مغادرة المناطق التي يسيطرون عليها. وحالياً، أي شخص يحاول الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة "الدولة الإسلامية" يعرض نفسه للقتل.

[6] نائب قائد أسايش، سنوني، إبريل/نيسان 2015.

[7] ضابط أسايش، تل إسكوف، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

ويُحتَمَل أن بعض منازل السكان العرب النازحين وممتلكاتهم دُمِّرَت أو لحقت بها أضرار في القتال، لكن في كثير من الحالات تعرضت تلك المنازل والممتلكات للنهب، أو الإحراق، أو الهدم بالجرافات، أو النسف بالمتفجرات بعد أن انتهى القتال وسيطرت قوات البيشمركة على تلك المناطق.

وفي خمس قرى عربية (أم خباري، وجيري، وسيباية، والصاير، وخازوكة) تقع شمال شرقي سنجار، نُهِبَت المنازل أولاً وحُرِقَت على أيدي أفراد إحدى الميليشيات الإيزيدية في يناير/كانون الثاني 2015، بعد شهر من استعادة قوات البيشمركة لهذه المناطق من "الدولة الإسلامية". وبعد شهور، تعرضت القرى للهجوم من جديد ودُمِّرَت إلى حد بعيد؛ فقد استُخدِمَت الجرافات في هدم المنازل التي سبق حرقها لكنها كانت لا تزال قائمة وفي تجريف الحقول المزروعة حول القرى.

وفي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 ونوفمبر/تشرين الثاني 2015 زارت منظمة العفو الدولية 13 قرية ومدينة استعادتها قوات البيشمركة في الفترة بين أغسطس/آب 2014 ومارس/آذار 2015 وما زال سكانها العرب ممنوعين من العودة إليها – وهي مدن جلولاء، وزومر، ومخمور وقرى جيري، وسيبابة، وأم خباري، وخازوكة، والصاير، وبرزنكة (إلى الشمال الغربي)، ومكتب خالد (في الوسط)، وبهيزة، وجميلي، وطبج حميد (إلى الشمال الشرقي) – ودرست صوراً ملتقطة بالأقمار الصناعية لثمان من هذه القرى العشر وقريتين أخريين هما النهروان (في الوسط) وطُبيخ (إلى الشمال الشرقي) وأجرت مقابلات مع بعض السكان النازحين من هذه القرى و15 قرية أخرى في محيطها. غير أن السلطات الكردية فرضت قيوداً متزايدة على دخول هذه المناطق في الأشهر الأخيرة، بعد نشر تقارير لوسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان تكشف النقاب عن النزوح القسري وتدمير الممتلكات.

ووثقت منظمة العفو الدولية على نطاق واسع جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها مقاتلو "الدولة الإسلامية" والأطراف الأخرى في العراق.[8]

وتدرك المنظمة أن عدداً كبيراً من العراقيين النازحين بسبب الصراع في العراق، من جميع الطوائف العرقية والدينية، بما في ذلك كثير من العرب، لجأوا إلى المناطق التي تسيطر عليها "حكومة إقليم كردستان"، وأن سلطات "حكومة إقليم كردستان" قابلت تحديات إنسانية وأمنية كبيرة نتيجة لذلك. غير أن حالات النزوح القسري للسكان والتدمير غير المشروع لمنازل المدنيين وممتلكاتهم التي يبرزها هذا التقرير ليست حوادث فردية، بل هي أمثلة على نمط أوسع نطاقاً في شتى المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، حيث تعكف الأطراف التي طالما تنافست على السيطرة المنفردة على هذه المناطق على تعزيز المكاسب التي حققتها في أراضيها نتيجة للنجاح الذي أحرزته في ساحة القتال ضد "الدولة الإسلامية". وفضلاً عن ذلك، ارتُكِبَت هذه الانتهاكات في بعض الأحيان رداً فيما يبدو على أواصر السكان العائلية أو المجتمعية مع بعض أعضاء "الدولة الإسلامية" أو جماعات مسلحة أخرى ارتكبت فظائع

[8] منظمة العفو الدولية، "العراق: الفرار من الجحيم: التعذيب والعبودية الجنسية في الأسر لدى الدولة الإسلامية في العراق"، 23 ديسمبر/كانون الأول 2014، https://www.amnesty.org/en/articles/news/2014/12/iraq-yezidi-women-and-girls-face-harrowing-sexual-violence/؛
منظمة العفو الدولية، "العراق: تطهير عرقي على نطاق تاريخي: استهداف الدولة الإسلامية للأقليات بشكل ممنهج في شمال العراق"، 2 سبتمبر/أيلول 2014، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/mde140112014en_0.pdf,
منظمة العفو الدولية، "إفلات تام من العقاب: حكم الميليشيات في العراق، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014، https://www.amnesty.org.uk/sites/default/files/absolute_impunity_iraq_report.pdf

واسعة النطاق ضد المدنيين وقوات البيشمركة في هذه المناطق أو رداً على دعم السكان، حسبما يُعتقد، لهذه الجماعات.[9]

وتنتهك مثل هذه الممارسات القانون الدولي الذي ينظم سلوك الأطراف في أي نزاع مسلح غير دولي، والذي يحظر تهجير المدنيين وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها دون ضرورة عسكرية ملحة. ولا يمكن لاشتباه أو ادعاء غامض بأن مجموعة ما من السكان أو مجتمع محلي ما قد يدعم العدو أو يتعاون معه أن يمثل ضرورة عسكرية ملحة ولا يمكن أن يبرر إجراءات تُعَد من قبيل العقاب الجماعي. وترى منظمة العفو الدولية أن حالات النزوح القسري والتدمير غير المشروع للممتلكات المدنية من هذا القبيل ينبغي التحقيق فيها كجرائم حرب.

وتدعو المنظمة "حكومة إقليم كردستان" إلى وضع حد للتدمير غير المشروع للمنازل والممتلكات، والسماح لمن نزحوا قسراً بالعودة إلى منازلهم، وتوفير جبر الضرر الكامل لضحايا مثل هذه الانتهاكات، واتخاذ خطوات لضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات. وينبغي "لحكومة إقليم كردستان" أن تنشئ عملية تتسم بالشفافية لإعلام السكان النازحين من المناطق الواقعة تحت سيطرتها الفعلية بوضع قراهم من حيث إمكان دخولها وما لحق بها من أضرار، وبالإجراءات والمعايير المطلوبة حتى يمكن السماح للسكان بالعودة إلى منازلهم وقراهم.

وتحث منظمة العفو الدولية كذلك جميع الدول التي تقدم دعماً عسكرياً وغيره من أشكال المساعدة "لحكومة إقليم كردستان"، بما في ذلك الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة "الدولة الإسلامية" مثل المملكة المتحدة، وألمانيا، وغيرهما من الدول التي تساعد بالتدريب وبناء القدرات، على اتخاذ خطوات محددة ويمكن قياسها لضمان ألا تساهم أي مساعدة تقدمها في ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي مثل النزوح القسري والتدمير غير المشروع، وإدانة مثل هذه الانتهاكات علناً.

---

[9] في أغلب الحالات التي زعم فيها المسؤولون المحليون أو أفراد قوات الأمن التابعة "لحكومة إقليم كردستان" لمنظمة العفو الدولية أن أبناء المجتمعات المحلية النازحين كانوا ضالعين على نحو ما مع "الدولة الإسلامية" أو مناصرين لها، زعموا كذلك أن مثل هذا الضلوع أو المناصرة يعود إلى ما قبل وصول "الدولة الإسلامية" إلى المنطقة وأن هذه المجتمعات المحلية سبق أن دعمت القاعدة أو جماعات مسلحة مماثلة أو تعاونت معها.

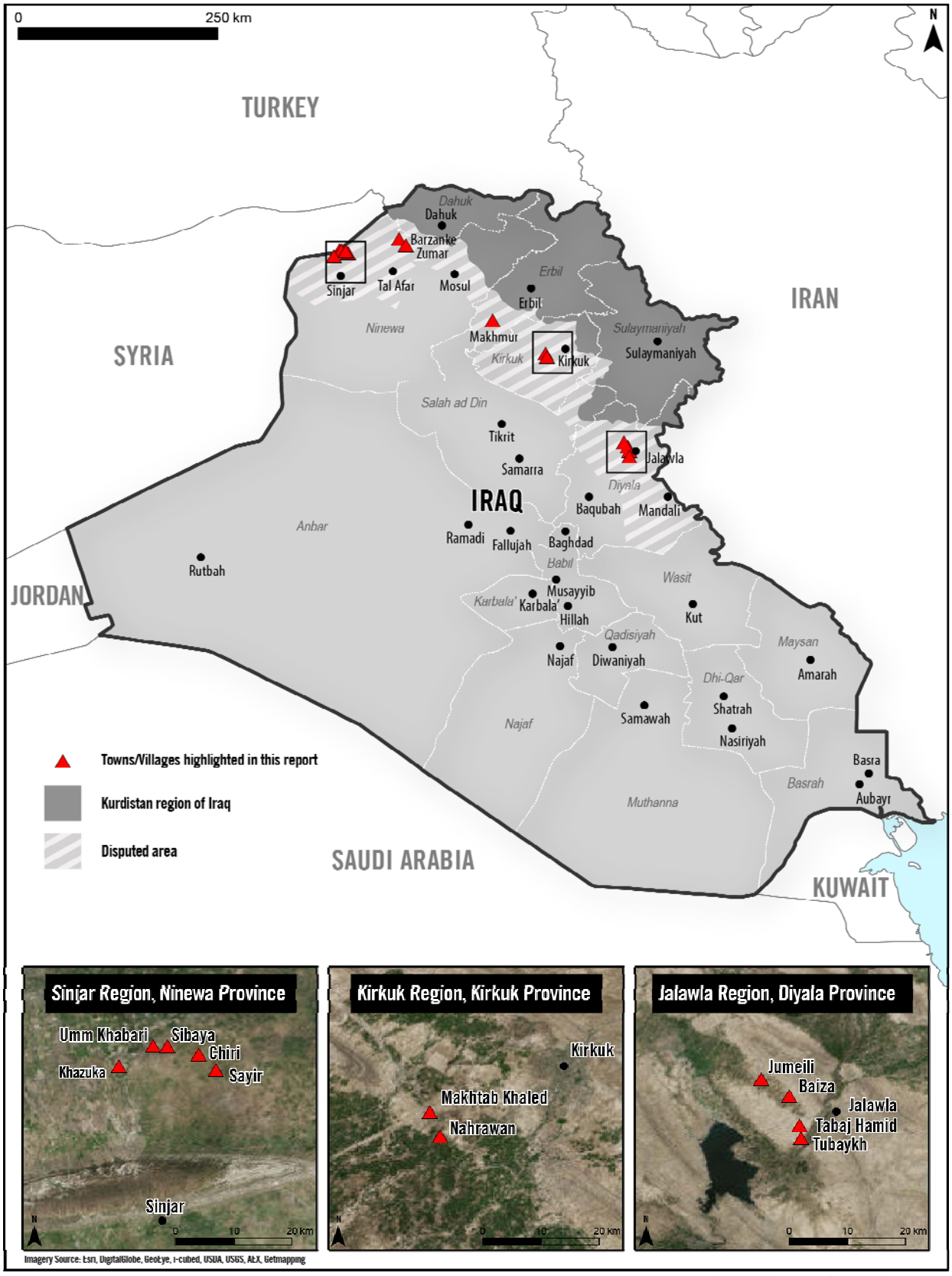

خريطة المناطق المتنازع عليها في العراق © Esri, DigitalGlobe, Geoeye, i-cubed, USDA, USGS, AEX, Getmapping

المنهج

أجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً ميدانية في إبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2015 في المناطق التي تسيطر عليها "حكومة إقليم كردستان" وأجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها في العراق. وقابل باحثو المنظمة صعوبات في الوصول إلى كثير من المناطق التي كانوا يريدون زيارتها، ومُنِعُوا من دخول بعض المناطق، وطُلِبَ منهم مغادرة مناطق أخرى أو رافقهم حراس إلى خارجها. وبرغم أن الباحثين أُبلِغُوا في بعض الأحيان بأن سبب رفض التصريح لهم بزيارة بعض المناطق هو انعدام الأمن، فقد كان منع الزيارة جهداً منسقاً على ما يبدو لمنعهم من توثيق الانتهاكات التي وقعت في تلك المناطق.

وقام باحثو المنظمة بإجراء بحوث ميدانية في 13 مدينة وقرية ومقابلات مع بعض السكان النازحين من 15 قرية غيرها في العديد من المواقع الأخرى في المناطق المتنازع عليها وسواها في العراق. وأجروا مقابلات مع زهاء 120 فرداً تعرضوا لانتهاكات أو شاهدوا غيرهم يتعرضون لها. وأُجرِيَت جميع المقابلات مع الضحايا وشهود العيان في خصوصية دون حضور مسؤولين ودون أي تدخل.

وقابل الباحثون كذلك مسؤولين من "حكومة إقليم كردستان" وأفراداً من قوات الأمن في مواقع مختلفة لطلب معلومات بخصوص عملياتهم. وقابلوا كذلك عاملين في مجالي حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية، ومحامين، وصحفيين، محليين ودوليين.

ودرست منظمة العفو الدولية كذلك وحللت صوراً ملتقطة بالأقمار الصناعية، وصوراً فوتوغرافية، وتسجيلات فيديو من مصادر أخرى، بعضها متاح للاطلاع العام مثل تقارير وسائل الإعلام وغيرها من المنظمات.

وفي معظم الحالات، غُيِّرَت أسماء الأشخاص المتأثرين بالانتهاكات وشهود العيان الذين عُرِضَت حالاتهم وإفاداتهم في هذا التقرير لحماية هويتهم.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، كتبت منظمة العفو الدولية إلى "حكومة إقليم كردستان" تطلب معلومات بخصوص العمليات العسكرية والوضع الحالي للمواقع التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها. ولم تتلق المنظمة رداً حتى وقت نشر هذا التقرير.

خلفية

يدور منذ أمد طويل نزاع بين الحكومة المركزية العراقية التي يهيمن عليها العرب و"حكومة إقليم كردستان" حول السيطرة على بعض المناطق الواقعة جنوبي "الخط الأخضر" الذي يفصل بين منطقة كردستان شبه المستقلة التي أُقيمَت عام 1991 وبين بقية العراق. وتمتد المناطق المتنازع عليها من حدود العراق الغربية مع سوريا حتى الحدود الشرقية مع إيران.

وكانت "حكومة إقليم كردستان" قد حققت بالفعل وجوداً مؤثراً وفرضت قدراً من السيطرة الفعالة في أجزاء من المناطق المتنازع عليها بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003 حين تمكنت "قوات البيشمركة"، وهي القوات المسلحة "لحكومة إقليم كردستان"، من التقدم في تلك المناطق بمساعدة قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ثم اضطلعت "قوات البيشمركة" بالسيطرة الفعالة على أغلب تلك المناطق في أوائل يونيو/حزيران 2014، عندما انسحبت قوات الحكومة المركزية العراقية من شمال العراق بأكمله مع استيلاء مقاتلي "الدولة الإسلامية" على الموصل، ثاني أكبر مدينة في البلاد. وفي الأشهر التي تلت ذلك استولى مقاتلو "الدولة الإسلامية" على بعض الأراضي التي وقعت حديثاً تحت السيطرة المنفردة "لقوات البيشمركة". ولعل أشهر أحداث تلك الفترة من حيث الفظاعة اجتياحهم لمنطقة سنجار في 3 أغسطس/آب 2014، حيث اختطفوا آلاف المدنيين من أبناء الأقلية الإيزيدية، وقتلوا مئات الرجال، وأخضعوا النساء والفتيات للاسترقاق الجنسي وغيره من صنوف التعذيب.

وأثار استيلاء "الدولة الإسلامية" على الموصل الذهول والقلق في العراق وخارجه، ودفع الولايات المتحدة إلى بدء العملية العسكرية "العزم الأصيل"[10] في 15 يونيو/حزيران 2014. غير أن ما ارتكبته "الدولة الإسلامية" من فظائع في سنجار وتقدمها اللاحق عبر البلدات والقرى القريبة التي يقطنها المسيحيون وأقليات أخرى كانا هما الدافع الذي حرك مزيداً من التدخل من جانب المجتمع الدولي دعماً "لحكومة إقليم كردستان" "وقوات البيشمركة" التابعة لها.

وعندما قابلت "حكومة إقليم كردستان" تحديات إنسانية وأمنية لم يسبق لها مثيل، مع لجوء مئات الآلاف من النازحين بسبب هجوم "الدولة الإسلامية" إلى مناطق سيطرة "حكومة إقليم كردستان"، وصارت "قوات البيشمركة" القوة الوحيدة الباقية للتصدي لتقدم "الدولة الإسلامية"، تدخل المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية والعسكرية "لحكومة إقليم كردستان".[11]

---

[10] وزارة الدفاع الأمريكية، "عملية العزم الأصيل: عمليات مستهدفة ضد إرهابيي الدولة الإسلامية في العراق والشام"، http://www.defense.gov/News/Special-Reports/0814_Inherent-Resolve

[11] يقدم عدد كبير من الدول (من بينها الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، ودول أوروبية أخرى، وأستراليا، وروسيا) مساعدة عسكرية "لحكومة إقليم كردستان" في صورة أسلحة أو عتاد عسكري آخر، وتدريب، واستشارات، وبناء قدرات. للاستزادة من التفاصيل انظر على سبيل المثال مجموعة الأزمات الدولية، "تسليح أكراد العراق: محاربة الدولة الإسلامية، دعوة للصراع"، 12 مايو/أيار 2015: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%

"البيشمركة" في سنوني، © Amnesty International

وبحلول الربع الأخير من عام 2014، كانت "قوات البيشمركة" قد بدأت تحقق مكاسب مهمة في القتال ضد "الدولة الإسلامية"، وسيطرت على بلدتي زومر وسنوني والقرى الواقعة في محيطهما في محافظة نينوى في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول على الترتيب. وكانت البلدتان رسمياً تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية قبل أن تستولي عليهما "الدولة الإسلامية". واستمر هذا الاتجاه طوال عام 2015، حيث طردت "قوات البيشمركة" مقاتلي "الدولة الإسلامية" من أجزاء كبيرة من المناطق المتنازع عليها، ثم طردتهم في النهاية من مدينة سنجار والمناطق المحيطة بها في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وفي بعض المناطق، حاربت جماعات مسلحة أخرى إلى جانب "البيشمركة". فمثلاً نفذت الميليشيات الشيعية شبه العسكرية التي تدعمها الحكومة المركزية العراقية عمليات مشتركة في مدينة جلولاء الواقعة في شرق البلاد ومحيطها، وكذلك فعلت الميليشيات الإيزيدية ومجموعات كردية مسلحة من سوريا وتركيا في منطقة سنجار. وهَوَّن مسؤولو "حكومة إقليم كردستان" من شأن دور أي قوات أخرى غير "البيشمركة" في النجاح الذي تحقق ضد "الدولة الإسلامية" أو نفوا أي دور لهذه القوات تماماً، لكنهم ألقوا المسؤولية على هذه القوات الأخرى عن

20Lebanon/Iraq/158-arming-iraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.pdf

والمعهد الأمريكي للمبادرة (أمريكان إنتربرايز إنستيتيوت) "ينبغي للكونغرس أن يفحص الحقائق بشأن الأكراد"، 28 يوليو/تموز 2015: https://www.aei.org/publication/congress-should-fact-check-the-kurds/

الانتهاكات التي ارتُكِبَت في مناطق العمليات المشتركة.[12]

المناطق المتنازع عليها

في أعقاب انتفاضات كردية في الستينات والسبعينات، طبقت الحكومة المركزية العراقية سياسة تقوم على التهجير القسري للأكراد وغيرهم من الأقليات من المناطق المتنازع عليها. ومُنِحَ بعض العرب السنة والشيعة من أنحاء أخرى من البلاد أرضاً وشُجِّعُوا على الاستقرار في تلك المناطق في محاولة لتغيير تركيبها السكاني.

وفي عام 1988 قام الجيش العراقي بسلسلة عمليات عسكرية ضد السكان الأكراد عُرِفَت باسم "حملة الأنفال" واتسمت بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومن بين هذه الانتهاكات عمليات إعدام خارج إطار القضاء وإخفاء قسري للمدنيين على نطاق واسع، وشن هجمات بالأسلحة الكيماوية قُتِلَ فيها آلاف المدنيين في بلدة حلبجة وعدة قرى، والتدمير الواسع النطاق لمئات القرى وعدة بلدات، والتهجير القسري لمئات الآلاف من الأشخاص، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان.

وأفضت انتفاضة كردية في عام 1991 في أعقاب حرب الخليج الأولى إلى إقامة "حكومة إقليم كردستان" شبه المستقلة إلى الشمال من المناطق المتنازع عليها، تحميها منطقة حظر جوي أقامتها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، الأمر الذي وضع المنطقة بمنأى عن طائلة القوات الجوية العراقية.[13]

وبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة واحتلال العراق في عام 2003، فرضت "حكومة إقليم كردستان" تدريجياً مزيداً من السيطرة على أجزاء من المناطق المتنازع عليها، التي كان يُفتَرَض أن يتحدد مصيرها من خلال استفتاء يُجرَى بحلول نهاية عام 2007، وفقاً لنص الدستور العراقي لعام 2005[14]، لكنه لم يُجرَ حتى الآن.

وبرغم أن الساسة والزعماء الطائفيين لكل من الأكراد والعرب يزعمون الملكية المنفردة للمناطق المتنازع عليها، من خلال خطاب عرقي استبعادي يهدف إلى دعم مزاعمهم، فهذه المناطق من بين أكثر مناطق البلاد تنوعاً، إذ تضم

---

[12] صحيفة إندبندنت، "جلولاء: مدينة عراقية ما زالت مقفرة بعد استعادتها من الدولة الإسلامية في العراق والشام"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2015: http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/jalawla-iraqi-city-remains-a-ghost-town-after-being-recaptured-from-isis-a6770976.html
سكاوت ووريور، "جلولاء: مدينة عراقية مفقودة"، 14 يناير/كانون الثاني 2015: http://www.scout.com/military/warrior/story/1501741-jalawla-a-lost-iraqi-city (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016
باسنيوز، "قائد إيزيدي: حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب يثيرون التوتر بين الأكراد والعرب"، 15 يناير/كانون الثاني 2016: http://basnews.com/index.php/so/news/119869

[13] فُرِضَت منطقة حظر جوي ثانية في جنوب العراق في الوقت نفسه لحماية تجمعات الشيعة الذين كانوا عرضة كذلك لهجمات انتقامية بعد انتفاضة شيعية هناك.

[14] انظر وزارة الداخلية العراقية، مديرية شؤون الجنسية، الدستور العراقي،
http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/iraqi_constitution.pdf
وانظر كذلك: المجلس الوطني الكردي، المادة 140 من الدستور العراقي: كركوك والمناطق المتنازع عليها،
http://www.kncna.org/docs/pdf_files/oleary_paper.pdf

كثيراً من الطوائف العرقية والدينية. ومن بين هذه الطوائف الأشوريون والكلدانيون المسيحيون، والفيلية، والكاكانية، والشبك، والتركمان (سنة وشيعة)، والإيزيديون، فضلاً عن العرب (أغلبيتهم شيعة في شتى أنحاء البلاد) والأكراد (أغلبيهم سنة).

وبعد عام 2003، اتسعت رقعة الانقسام العرقي والديني في العراق واتخذت أبعاداً جديدة وخطيرة. وبينما غرق وسط العراق في لجة نزاع شيعي سني مرير على مدى العقد الأخير، استغلت السلطات الكردية الفرصة التي أوجدها الفراغ لفرض مزيد من السيطرة القائمة بحكم الأمر الواقع على المناطق المتنازع عليها. وسعت إلى إلغاء الحقائق التي نشأت في أرض الواقع نتيجة لسياسة "التعريب" القسري التي اتبعها نظام صدام حسين في العقود السابقة، وساهمت في سياق هذه العملية في موجة من نزوح العرب[15]، وحاولت اجتذاب الأقليات وممارسة ضغوط عليها حتى تُعَرِّفُ نفسها على أنها كردية.[16]

وأفضت أحداث عام 2014 إلى تفاقم التوتر الطائفي في المناطق المتنازع عليها بشدة. وأدى خطر "الدولة الإسلامية" المحدق وخطابها المعادي لغير السنة وغير العرب[17] إلى جيشان المشاعر المعادية للعرب بين الأكراد وغيرهم من الطوائف العرقية والدينية في المناطق المتنازع عليها.

---

[15] هيومن رايتس ووتش، "مزاعم في الصراع: إلغاء نتائج التطهير العرقي في شمال العراق"، 2004، https://www.hrw.org/reports/2004/iraq0804/

[16] هيومن رايتس ووتش، "على أرض مهتزة: العنف ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوى"، 2009، https://www.hrw.org/report/2009/11/10/vulnerable-ground/violence-against-minority-communities-nineveh-provinces-disputed

[17] برغم أن معظم ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية" مسلمون، فخطابه يناصب غير السنة وغير العرب العداء الشديد.

تدمير المنازل والممتلكات

لمست منظمة العفو الدولية إحراقاً واسع النطاق للمنازل والممتلكات في قرى وبلدات في محافظات نينوى، وكركوك، وديالى انتزعت "قوات البيشمركة" السيطرة عليها من "الدولة الإسلامية" في الفترة بين سبتمبر/أيلول 2014 ومارس/آذار 2015 وما زالت حالياً تحت سيطرة "قوات البيشمركة". وكانت عشر من القرى الـ 12 التي استُطلِعَت من خلال البحوث الميدانية ودراسة صور الأقمار الصناعية مدمرة تماماً أو لحق بها دمار شبه تام، ولحقت بالقريتين الأخريين أضرار ودمار واسع النطاق، وهو مستوى من الدمار يفوق كثيراً ما يمكن توقع حدوثه في سياق أي قتال، حتى في المعارك البرية الضارية. ولم يرد وقوع قصف جوي في أي من هذه المناطق يتجاوز حالات متفرقة في القرى التي وقع فيها قصف جوي من الأصل، ولم يُلاحَظ وجود حفر نتيجة لأي قصف جوي. ولوحِظَت خلال البحوث الميدانية آثار جرافات في إحدى القرى المدمرة وما يُحتَمَل أن يكون آثار جرافات في صور الأقمار الصناعية في ثلاث قرى أخرى، وهو ما يتفق مع إفادات السكان وشهود العيان الذين أبلغوا المنظمة بأن "قوات البيشمركة" والميليشيات الإيزيدية استخدمت الجرافات في هدم القرى. ولوحظت في خمس قرى أعداد كبيرة من المباني المحترقة خلال الزيارات الميدانية وكشفت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية لثلاث قرى أخرى أن الأسقف اختفت في نسبة كبيرة من المباني التي لا تزال قائمة، فيما يشير إلى أن المباني أُحرِقَت، وهو ما يتفق مع إفادات السكان وشهود العيان الذين أبلغوا المنظمة بأنهم شاهدوا حرائق في القرى في الأيام أو الأسابيع التي تلت سيطرة "قوات البيشمركة" عليها.

ولاحظ باحثو منظمة العفو الدولية في البلدات والقرى التي تمكنوا من دخولها أربعة أنماط من التدمير: أُحرِقَت أغلب المنازل أو جميعها أو صُدِمَت بالجرافات (آثار الجرافات ظاهرة) بطريقة تجعل الجدران تنهار جزئياً أو كلياً. وكانت كثير من المباني التي هُدِمَت بالجرافات قد أُحرِقَت من قبل. وفي إحدى القرى التي نُسِفَ فيها كل مبنى تقريباً أبلغ بعض أفراد "قوات البيشمركة" المنظمة بأنهم نسفوا المنازل حتى لا يعود السكان أبداً. وفي قريتين هُدِمَت المباني باستخدام الجرافات وسُوِّيَت تماماً بالأرض، وأبلغ "البيشمركة" المنظمة بأن إحدى هاتين القريتين دُمِّرَت باستخدام الجرافات بعد استعادتها لإيجاد منطقة خالية. ولم يجد باحثو المنظمة في أي من القرى التي زاروها أدلة على أنها شهدت قتالاً محتدماً، مثل آثار اصطدام الذخائر أو سقوطها، أو أظرف القذائف والذخائر الفارغة، أو القذائف والذخائر غير المستخدمة.

محافظة ديالى، القرى الواقعة غربي مدينة جلولاء

هاجم مقاتلو "الدولة الإسلامية" جلولاء في 10 يونيو/حزيران 2014، واستولوا على جزء من المدينة ومحيطها في أواسط يونيو/حزيران وعلى الجزء الباقي في أغسطس/آب. واستمرت الاشتباكات في المدينة وحولها حتى أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2014، عندما استعادت "قوات البيشمركة" وأفراد عدة ميليشيات شيعية تعمل بموافقة الحكومة المركزية العراقية ودعمها وتساندها إيران المدينة والمناطق المحيطة بها.[18]

[18] رويترز، "الخصومات تعود للظهور في بلدة عراقية استُعيدَت من الدولة الإسلامية"، 8 ديسمبر/كانون الأول 2014، http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-jalawla-idUSKBN0JM16E20141208 (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

ونزح سكان جلولاء بأكملهم، وهم زهاء 87000 نسمة، وآلاف من سكان القرى المحيطة بها. وفر كثير منهم عندما وصل مقاتلو "الدولة الإسلامية" وغادر آخرون منازلهم بعد أن اندلع القتال عندما تحركت "قوات البيشمركة" والميليشيات الشيعية لطرد مقاتلي "الدولة الإسلامية" من هذه المناطق. وقد مر ما يزيد على العام على استعادة جلولاء ومحيطها من مقاتلي "الدولة الإسلامية"، ومع ذلك فلم يُسمَح للسكان بالعودة إلى ديارهم. ولم يعد لكثير منهم ما يعودون إليه، حيث نُهِبَت منازلهم وممتلكاتهم ودُمِّرَت. فبعضها دُمِّرَ عمداً على أيدي مقاتلي "الدولة الإسلامية"، وبعضها دُمِّرَ في القتال، وبعضها دمرته "قوات البيشمركة" والميليشيات الشيعية بعد استعادة تلك المناطق من "الدولة الإسلامية". ومُنِيَت مدينة جلولاء، التي كان معظم سكانها من العرب[19] بأضرار واسعة النطاق في القتال، وخصوصاً في منطقة التجنيد التي كان مقاتلو "الدولة الإسلامية" يرابطون بها في جنوب المدينة ومنطقة الوحدة القريبة.[20] وتبادلت "قوات البيشمركة" والميليشيات الشيعية، وهما القوتان اللتان حاربتا "الدولة الإسلامية" في المنطقة وتزعم كل منهما أنها قامت بالدور الحاسم في استعادتها، الاتهام بالمسؤولية عن نهب المنازل والمتاجر وتدميرها[21] ولم يقتصر تبادل الاتهام بالمسؤولية عن التدمير بين "البيشمركة" والميليشيات الشيعية، بل

روداو، "جلولاء: بلدة مقفرة بلا قانون للبيشمركة والميليشيات الشيعية"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2014،(تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016) http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/161220141
ذا ديلي بيست، "الحرب الكردية الشيعية وراء الحرب على الدولة الإسلامية في العراق والشام"، 6 مايو/أيار 2015، http://www.thedailybeast.com/articles/2015/06/05/the-kurd-shia-war-behind-the-war-on-isis.html (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

[19] كانت جلولاء مدينة مختلطة، وكان سكانها تاريخياً يتألفون من أغلبية كردية مع أقلية تركمانية كبيرة وطوائف أخرى، لكن كثيراً من سكانها غير العرب أُرغِموا على مغادرتها في العقود السابقة، وخصوصاً في الفترة بين السبعينات والتسعينات خلال ما سُمِّيَ بحملات "التعريب" التي قام بها نظام صدام حسين. وعاد كثير من الأكراد إلى المدينة بعد 2003 لكنهم غادروها بعد ذلك ثانية بسبب انعدام الأمن. وتتفاوت الأعداد الخاصة بالسكان التي قدمها مسؤولو "حكومة إقليم كردستان" المحليون لمنظمة العفو الدولية، وتتراوح النسبة المئوية للسكان العرب في هذه الأعداد بين 70 و90 في المائة.

[20] "برنامج تطبيقات الأقمار الصناعية لأغراض العمليات" (يونوسات)، "تقييم الأضرار في جلولاء بمحافظة ديالى العراقية"، 26 يونيو/حزيران 2015، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNOSAT_A3_Portrait_Jalawla_Damage_20150206.pdf (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

[21] قال رئيس بلدية جلولاء، أبو أحمد، الذي عينته "حكومة إقليم كردستان" في عام 2015 لمنظمة العفو الدولية: "كان 89 في المائة من أفراد الشرطة في جلولاء إرهابيين [قبل استيلاء تنظيم "الدولة الإسلامية" على المدينة] وجاء 72 إرهابياً إلى جلولاء بعد تحريرها مع ميليشيا الخراساني ضمن قوات الحشد الشعبي (وهي ميليشيات أغلبها من الشيعة تعمل بشكل مستقل عن القوات المسلحة وقوات الأمن لكن تحت سلطة رئيس الوزراء العراقي)، وأحرق أفراد ميليشيا الخراساني المباني في جلولاء ونهبوها واختفطوا السكان الذين عادوا إلى جلولاء لأخذ أمتعتهم ثم طالبوا بفدية لإطلاق سراحهم. ولذلك طردناهم [الميليشيا] من جلولاء والآن لا يوجد أي أفراد من قوات الحشد الشعبي في جلولاء." (مقابلة في جلولاء يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015).
انظر أيضا: يوتيوب، "الدولة الإسلامية: العواقب الطائفية في مدينة جلولاء العراقية؛ الصحفي روج أحمد يتابع نشط حقوق الإنسان المحلي سلام عبد الله وهو يوثق ما أعقب حرب الدولة الإسلامية في بلدة جلولاء المتعددة الأعراق والمتنازع عليها في شمال العراق"، 10 يناير/كانون الثاني 2015: https://www.youtube.com/watch?v=KZh3ZXtZlKw (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

تبادلته كذلك الميليشيات المختلفة التي شاركت في العملية.[22] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من أن تتقصى بتفصيل كاف الظروف المحيطة بما وقع من دمار وأضرار خلال القتال وبعد استعادة المدينة مباشرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ومن الضروري إجراء مزيد من التقصي لتحديد أدوار الأطراف المختلفة، التي كانت تعمل في المدينة في أوقات مختلفة منذ يونيو/حزيران 2014، في إلحاق الأضرار والدمار بالمدينة ومسؤولية كل طرف عن ذلك.

أسواق مدمرة في جلولاء، © Amnesty International

ومن ناحية أخرى، ورد أن النهب والإضرار بالممتلكات مستمر في جلولاء. فقد أبلغ سكان القرى القريبة منظمة العفو الدولية بأنهم كانوا يشاهدون حتى ديسمبر/كانون الأول 2015 شاحنات صغيرة تذهب إلى جلولاء وتعود محملة بالأبواب، والشبابيك، وأحواض المطابخ، والتركيبات الكهربائية، وغيرها من المواد المنتزعة من المنازل والمتاجر. وأبلغ شرطيان من المنطقة المنظمة بأن بعض أفراد "قوات البيشمركة" والمواطنين العاديين يشاركون في

[22] أبلغ عضو في "ميليشيات بدر" منظمة العفو الدولية بأن أفراد "ميليشيا خراساني" مسؤولون عن نهب المنازل والمتاجر وحرقها في جلولاء، وأبلغ عضو في "ميليشيا سرايا السلام" المنظمة بأن أفراد "ميليشيات بدر" مارسوا أيضاً نهب الممتلكات في المدينة، وحرقها، وتخريبها.

مثل هذا النهب، ويفعل المواطنون ذلك بإذن من "قوات البيشمركة" التي تسيطر على الدخول إلى المدينة المهجورة والخروج منها. وقال أحد الضباط للمنظمة:

"إذا ذهب البيشمركة إلى جلولاء وعادوا ببضعة أبواب وحوض، فهذا لا يعني شيئاً لأن المواد قد تكون من منازلهم، أما عندما يجلبون هذه المواد محملة في الشاحنات المرة تلو المرة يكون من الواضح أن الأمر غير ذلك. فلا يملك أي من البيشمركة هذا العدد الكبير من المنازل، وهؤلاء الناس ليسوا حتى من المدينة على أي حال." [23]

ولحق بالقرى العربية القريبة التي استعادتها "قوات البيشمركة" دمار واسع النطاق، وقع جانب كبير منه بعد انتهاء القتال. وقال شداد حسين، وهو أب لسبعة أبناء من قرية جميلي التي تقع على بعد قرابة 12 كيلومتراً شمال غربي جلولاء وكانت تضم قرابة 570 أسرة، لمنظمة العفو الدولية:

"أخذت أسرتي وغادرت جميلي في يونيو/حزيران 2014، بمجرد أن جاءت "داعش" إلى المنطقة. ولم يُسمَح لي قط بالعودة؛ لا يُسمَح لأحد. حرر البيشمركة المنطقة في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وبعد ذلك دمروا القرية بأكملها. وهم يستخدمون خمسة منازل أما بقية المنازل فدمروها بالجرافات. نستطيع أن نرى القرية من بعيد لكننا لا نستطيع العودة؛ وعلى أي حال لم يعد هناك ما نعود إليه. كل ما أنجزته بعملي طوال حياتي ومستقبل أبنائي، دمروا كل شيء بالجرافات، دمروه كله." [24]

وأبلغ محمد علي، وهو مواطن آخر من سكان جميلي، منظمة العفو الدولية بأن "البيشمركة" دمروا منزله ومنزل شقيقه، مع بقية القرية التي دُمِّرَت إلى حد بعيد.

"أنا وأخي لكل منا ثمانية أبناء. وقد دُمِّرَ منزلانا وكذلك سبل رزقنا. كنا مزارعين، والآن لم نعد نستطيع الذهاب إلى أرضنا. تركنا كل شيء في منزلينا والآن راح كل شيء." [25]

وقال سعيد حميد، وهو من سكان جميلي أيضاً، إنه غادر القرية في 13 أغسطس/آب 2014، عندما بدأت "قوات البيشمركة" والميليشيات الشيعية تتحرك في اتجاه مواقع مقاتلي "الدولة الإسلامية". وقال إن مقاتلي "الدولة الإسلامية" كانوا يرابطون حتى ذلك الحين بجوار البحيرة على مسافة من القرية:

"أخذت أسرتي وغادرنا القرية لأننا خشينا أن تقع اشتباكات بين الجانبين ونجد أنفسنا في الوسط. وبعد تحرير المنطقة في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني [2014]، حاولت الذهاب إلى القرية لكن عندما وصلت إلى نقطة التفتيش التابعة للبيشمركة قالوا إنه لا يمكنني المرور، برغم أنني كان معي ورقة من مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني [الحزب السياسي الكردي الرئيسي في المنطقة] في قرة تبة تمنحني تصريحاً بالذهاب إلى منزلي لأخذ بعض أمتعتي. لم يُسمَح لأحد بالعودة، ما عدا المختار الذي سُمِحَ له بالذهاب في البداية لأخذ الحيوانات. أعرف أن البيشمركة دمروا القرية لأنني رأيتها من بعيد. لقد سُوِّيَت القرية كلها بالأرض، لا بيتي

[23] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[24] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[25] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وحده. نحن جميعاً في الوضع نفسه. لا أعرف لماذا فعلوا هذا. ما من سبب." [26]

وزار باحثو منظمة العفو الدولية المنطقة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وأثناء وجودهم هناك، اعتقلهم "البيشمركة" وأخذوهم لمقابلة القائد في منزل في جميلي يستخدمه "البيشمركة" قاعدة لهم.[27] ورفض القائد التصريح لباحثي المنظمة بزيارة المنطقة وأمر أفراداً من "البيمشركة" بمرافقتهم إلى خارجها، ولم يسمح لهم هؤلاء بالتقاط صور فوتوغرافية أو تسجيلات فيديو للدمار. غير أن الباحثين رأوا خلال الزيارة مشهداً يعمه الخراب التام. فباستثناء مجموعة صغيرة من بضعة منازل يحتلها "البيشمركة"، كانت كل المباني الأخرى المرئية في الجزء الرئيسي من القرية قد تحولت إلى أنقاض. وكانت الأرض مغطاة بالأنقاض والأمتعة المنزلية المحطمة التي يبدو أنها سُحِقَت بالجرافات. ويبين تحليل صور الأقمار الصناعية أن 95 في المائة من جميع الجدران والمباني المنخفضة في الجزء الرئيسي من القرية دُمِّرَت. وكانت أسقف أغلب المباني التي ما زالت قائمة ونوافذها قد دُمِّرَت أو لحقت بها أضرار. ويمكن ملاحظة ما يُحتَمَل أن يكون آثار جرافات قرب أكوام من الأنقاض مكان الجدران والمباني التي كانت قائمة.

وفي الطريق إلى جميلي مر باحثو المنظمة بقرية طبج حميد الواقعة على بعد خمسة كيلومترات جنوب غربي جلولاء، ولاحظوا أنها سُوِّيَت تماماً بالأرض، ومروا كذلك بقرية بهيزة الواقعة على بعد خمسة كيلومترات جنوبي جميلي، حيث لاحظوا دماراً واسع النطاق. ويكشف تحليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية لهاتين القريتين أن طبج حميد دُمِّرَت بالكامل وسُوِّيَت بالأرض ولم يبق بها مبنى واحد قائماً. ويمكن ملاحظة ما يُحتَمَل أن يكون آثار جرافات قرب أكوام من الأنقاض مكان الجدران والمباني التي كانت قائمة. وفي بهيزة كانت 50 في المائة من جميع

تدمير واضحا في قرية جميلي (قبل وبعد الدمار)DigitalGlobe ©

[26] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[27] قرية جميلي في محافظة ديالي، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

الأسقف قد دُمِّرَت أو لحقت بها أضرار نتيجة حرائق على ما يبدو.

قرية طبج حميد وقد دُمِّرَت تماماً وسُوِّيَت بالأرض DigitalGlobe ©

وقال ماهر نوبول، وهو أب وجد له 11 ابناً و55 حفيداً، لمنظمة العفو الدولية إنه غادر قريته، "طبج حميد"، مع أسرته في أغسطس/آب 2014:

" بعد الاشتباكات في جلولاء، جاء البيشمركة إلى الطريق الرئيسي قرب قريتنا. وكان أعضاء " داعش" في الريف على الجانب الآخر من قريتنا. وخشينا أن يتقاتلوا من فوق رؤوسنا ونقع في مرمى نيران الجانبين، أو أن يدخل ذلك الجانب أو الآخر القرية ويقاتل من هناك. لا أعرف ماذا حدث أو ما الذي فعله أي جانب. كل ما

أعرفه هو أنه عندما استعادت قوات البيشمركة القرية كانت المنازل قائمة. لم نستطع العودة إلى القرية لكننا كنا نراها بوضوح من بعيد. وفي وقت لاحق هدموا القرية بالجرافات، لا أعرف لماذا. لم يبق شيء. دمروا كل شيء بلا سبب." [28]

وقال محمد حسين، وهو أب لثمانية أبناء من قرية بهيزة، لمنظمة العفو الدولية:

" غادرنا منزلنا وقريتنا في 20 أغسطس/آب بسبب اشتباكات في المنطقة بين البيشمركة و" داعش" (الدولة الإسلامية). جاءت " داعش"إلى مناطقنا في يوليو/تموز 2014 لكنهم لم يقيموا في القرية ولم يزعجونا. لكن عندما جاء البيشمركة واندلع القتال أصبح الوضع خطيراً، ولذا غادرنا. حرر البيشمركة المنطقة حوالي 10-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وظننا أن بإمكاننا العودة إلى منزلنا لكن لم يُسمَح لنا بالعودة على الإطلاق. لم يسمح لنا البيشمركة حتى بالذهاب مرة واحدة لأخذ بعض أشيائنا من المنزل. لي ثمانية أبناء وأحد أبنائي متزوج وله خمسة أطفال، نحن 18 شخصاً إجمالاً. غادرنا المنزل دون أن نأخذ شيئاً معنا ونعيش في ظروف شديدة البؤس. لا نتلقى أي مساعدة أو عون ولا يمكنني أن أزرع حقولي لأنني لا أستطيع الذهاب إلى القرية. سمعت أن البيشمركة دمروا قريتنا لكنني لا أعرف لأنه غير مسموح لنا بالذهاب حتى ولو لمجرد أن نرى ماذا حدث." [29]

وفي طُبيخ، وهي قرية أخرى تقع على بعد كيلومتر واحد تقريباً جنوب غربي طبج حميد وأبلغ سكان المنطقة المنظمة بأن البيشمركة دمروها، يكشف تحليل صور الأقمار الصناعية أن النصف الشمالي الشرقي من القرية (القطاع الشمالي الشرقي) دُمِّرَ بالكامل تقريباً وقرابة ربع المباني في النصف الجنوبي من القرية دُمِّرَت أسقفها أو لحقت بها أضرار، وهو ما يشير إلى تدميرها بالحرق على الأرجح. ولوحظ ما يُحتَمَل أن يكون آثار جرافات قرب أكوام من الأنقاض مكان الجدران والمباني التي كانت قائمة.

محافظة نينوى، القرى الواقعة إلى الشرق من جبل سنجار

محافظة نينوى من بين أكثر المناطق تنوعاً في العراق، إذ تضم العديد من الطوائف العرقية والدينية التي نزح أفرادها بمئات الآلاف في الفترة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2014، عندما استولت "الدولة الإسلامية" على جانب كبير من المنطقة، بما في ذلك الموصل، ثاني أكبر مدن البلاد ومعقل "الدولة الإسلامية" في العراق. ويتاخم الجانب الغربي من المحافظة منطقتين في سوريا تسيطر على إحداهما "الدولة الإسلامية" والأخرى ذات أغلبية كردية وتسيطر عليها إدارة كردية شبه مستقلة يقاتل جناحها العسكري، "وحدات حماية الشعب" (يكينين باراستينا جل) وهي الجناح المسلح "لحزب الاتحاد الديمقراطي" (بارتيا يكيتيا ديموكرات، وهو حزب سياسي كردي سوري) "الدولة الإسلامية" إلى جانب "البيشمركة" على الجانب العراقي من الحدود في منطقة سنجار وغيرها من المناطق في محافظة نينوى.

واتُّهِمَت "قوات البيشمركة" والميليشيات الإيزيدية التي تعمل في المنطقة بالتنسيق مع "البيشمركة" بشن هجمات

[28] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[29] مقابلة أُجرِيَت في ديالى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

انتقامية على السكان العرب رداً على الفظائع التي ارتكبتها "الدولة الإسلامية" ضد الطائفة الإيزيدية.[30] واتهم مسؤولو "حكومة إقليم كردستان" كذلك مقاتلي "وحدات حماية الشعب" السورية و"حزب العمال الكردستاني" التركي الذين يعملون في منطقة سنجار إلى جانب الميليشيا الإيزيدية و"قوات البيشمركة" بتنفيذ عمليات التدمير في بعض القرى العربية.[31]

البيشمركة" في مدخل قرية برزنكة، Amnesty International ©

ومن بين أولى القرى التي استعادتها "قوات البيشمركة" من "الدولة الإسلامية" في الشمال الغربي قرية برزنكة التي استولت عليها "الدولة الإسلامية" في 2 أغسطس/آب 2014 واستعادتها "قوات البيشمركة" بعد ثلاثة أسابيع. وكانت القرية تضم ما بين 800 و900 أسرة، معظمها من العرب ومن أبناء أقلية كردية تتكلم العربية (أبلغوا منظمة العفو الدولية بأنهم "عُرِّبُوا" منذ أمد بعيد وعاشوا دائماً مع العرب ولم يتعلموا الكردية قط، ولهذا السبب لا يُعتَبرون "أكراداً اصليين " ويتعرضون للتمييز).

وقال بعض السكان الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم إنهم غادروا القرية قبل وصول "الدولة الإسلامية" إليها. وقال محمود خالد، وهو من سكان برزنكة، لمنظمة العفو الدولية:

" عندما انسحب البيشمركة من المنطقة في 2 أغسطس/آب غادرنا القرية. بعض أفراد عائلتنا من موظفي

[30] دعا العديد من الإيزيديين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية منذ أغسطس/آب 2015 إلى إخراج التجمعات العربية من المنطقة.

[31] قال نائب مدير أسايش في سنوني، أحمد الباشكي، في لقاء مع منظمة العفو الدولية: "محتمل أن من فعلوا ذلك إيزيديين غاضبين، أو حزب العمال الكردستاني. فقد نهب العرب كل شيء من القرى الإيزيدية؛ في كل بيت تدخله في هذه القرى العربية تجد مبردات وممتلكات نهبوها من الإيزيديين"، سنوني في منطقة سنجار، 17 إبريل/نيسان 2015.

الحكومة والشرطة وخشينا أن تقتلنا "داعش". وعندما أخرج البيشمركة "داعش" من المنطقة، توقعنا أن نعود بلا تأخير. ولم نتوقع بالتأكيد أن يدمر البيشمركة قريتنا. لقد حولوا منازلنا إلى أنقاض بلا سبب ولم يسمحوا لنا قط بالعودة إلى القرية. رأينا البيشمركة يدمرون منازلنا ونحن نمر على الطريق الرئيسي بجوار القرية." [32]

وقال آخرون إنهم ظلوا في القرية تحت حكم "الدولة الإسلامية" إلى أن اندلع القتال في المنطقة عندما حاولت "قوات البيشمركة" ومقاتلو "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني" استعادتها. وقال عدنان صالح لمنظمة العفو الدولية:

"نسف مقاتلو "داعش" 13 منزلاً ونحن في القرية. وبقينا في القرية 17 يوماً بعد مغادرة البيشمركة ثم غادرناها نحن أيضاً عندما عاد البيشمركة وبدأوا قصف "داعش". واستعاد البيشمركة ومقاتلو "حزب العمال الكردستاني" القرية بسرعة مع انسحاب "داعش" دون قتال يُذكر ولم تقع أضرار جديرة بالاهتمام. ومكثوا في القرية قرابة أسبوعين وخلال هذه الفترة نهبوا القرية تماماً – رأيناهم من الطريق الرئيسي ينقلون الأمتعة من القرية – ثم دمروا القرية بأكملها. هكذا." [33]

منزل مدمر في برزنكة، © Amnesty International

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، أبلغ ثلاثة من مقاتلي البيشمركة المنظمة بأن زملاءهم نسفوا برزنكة لأن أهل القرية دعموا "الدولة الإسلامية". ولاحظ باحثو المنظمة عندما زاروا القرية أول مرة في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2014 أن بعض المنازل تعرضت على ما يبدو للقصف من الجو على أيدي قوات التحالف الذي تقوده الولايات

[32] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[33] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

المتحدة وأُصيب بعضها بنيران "البيشمركة" وهم يحاولون طرد مقاتلي "الدولة الإسلامية"، لكن كان من الواضح أن أغلب المنازل نُسِفَت عمداً واحداً بعد الآخر. وقدم "البيشمركة" المرابطون في القرية تفسيرات متعارضة للدمار الشامل. فقد قال بعضهم إن مقاتلي "الدولة الإسلامية" نسفوا جميع المنازل، وهو ما لا يتفق مع ما ذكره مقاتلون آخرون من "البيشمركة" في القرية. وقال آخرون إنهم اضطروا لنسف المنازل لأنها كانت مفخخة وقالوا إن معظم شوارع القرية ما زالت ملغمة بالمتفجرات. وقضى باحثو المنظمة ساعات يفحصون المنازل المدمرة في كل شارع ولم يجدوا أدلة تؤيد زعم "البيشمركة" أن قتالاً ضارياً دار في القرية. وفيما عدا منزلين بدا أنهما دُمِّرا في هجمات جوية، لم تكن هناك آثار تُذكَر لاصطدام ذخائر بالجدران ولا وجود لأظرف ذخائر فارغة تذكر. وكُتِبَت على العديد من الجدران عبارات مؤيدة للبيشمركة قبل أن تُنسَف المنازل.[34]

البيشمركة في مدخل قرية برزنكة، © Amnesty International

وأوضح إيزيديان من أعضاء "البيشمركة" في القرية المنطق وراء تدمير المنازل قائلَيْن إن السكان، وهم عرب سنة، إرهابيون وقد ذهبوا مع "الدولة الإسلامية" ولذلك فلن يعودوا.[35] وقد ورد أن بعض السكان ذهبوا بالفعل إلى منطقة تسيطر عليها "الدولة الإسلامية"، لكن منظمة العفو الدولية وجدت كثيراً من السكان يأوون في قرى حول برزنكة وقرى أبعد في مناطق سيطرة "البيشمركة"، حيث يخضعون لقيود على التنقل، ولا يمكنهم العودة إلى برزنكة، ويقابلون صعوبات في الحصول على تصاريح لدخول البلدة الرئيسية التي تسيطر عليها "حكومة إقليم كردستان". وعندما حاول باحثو المنظمة العودة إلى القرية في إبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2015 منعهم "البيشمركة" الذين يحرسون القرية من الدخول، لكنهم تمكنوا برغم ذلك من زيارة جزء من القرية، غير أن البيشمركة طلبوا منهم عندئذ محو أي صور فوتوغرافية التقطوها.

[34] تشققت الجدران نتيجة للانفجار في وسط كتابات "البيشمركة" التي نُقِشَت قبل نسف المنازل.

[35] مقابلة أُجرِيَت في برزنكة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

منازل أحرقت وخربت في جيري، © Amnesty International

ولحق بعدة قرى عربية قرب برزنكة دمار واسع النطاق منذ نهاية عام 2014 على أيدي "البيشمركة"، والميليشيات الإيزيدية، ومقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني".

ولحق بالقرى الأربع التي استطلعتها منظمة العفو الدولية دمار واسع النطاق، وقع أغلبه خارج سياق أي قتال. ويبين تحليل صور الأقمار الصناعية دماراً شديداً في قرى أم خباري، والصاير، وجيري، وسيباية، حيث لحقت أضرار أو دمار بما يزيد على ثلاثة أرباع المباني في سيباية، والصاير، وجيري وما يربو على نصف المباني في أم خباري.

ودُمِّرَت عدة قرى عربية في المنطقة إلى حد بعيد بعد قليل من استعادة "قوات البيشمركة" ومقاتلي الميليشيات الإيزيدية، و"وحدات حماية الشعب"، و"حزب العمال الكردستاني" للمناطق الواقعة شرقي جبل سنجار من "الدولة الإسلامية" في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2014.[36] وكانت جيري، وسيباية، والصاير، وأم خباري،

[36] المونيتور، "قوات حزب العمال الكردستاني تقوم بدور فعال في قتال الدولة الإسلامية"، 1 سبتمبر/أيلول 2014، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/09/pkk-kurdish-fight-islamic-state.html#ixzz3x1Bjm2SL وذا ديلي بيست، "الجنود الأطفال الإزيديون ينتقمون من الدولة الإسلامية"، 8 يوليو/تموز 2015: http://www.yazda.org/yazidi-child-soldiers-take-revenge-on-isis/ (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016). كان مقاتلو "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني" يحاربون مجموعات "الدولة الإسلامية" في منطقة سنجار منذ أغسطس/آب 2014. وكثيراً ما يُشار إلى مقاتلي "وحدات حماية الشعب" على أنهم من مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" بسبب ارتباطها به. ويرابط مقاتلو "حزب العمال الكردستاني" منذ سنوات في منطقة جبل قنديل شمالي إربيل.

وخازوكة من بين القرى التي استُعيدَت حديثاً والتي هاجمها مقاتلو إحدى الميليشيات الإيزيدية في يناير/كانون الثاني 2015[37]، رداً فيما يبدو على المذابح التي ارتكبتها "الدولة الإسلامية" ضد الإيزيديين.[38]

وقد شُكِّلَت ميليشيات إيزيدية جديدة بعد استيلاء "الدولة الإسلامية" على سنجار[39]، وكانت تعمل في شمال غرب العراق مع مقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني"، بموافقة "قوات البيشمركة" ودرجات متفاوتة من التعاون معها، برغم أنه غير واضح مدى قدرة "قوات البيشمركة" على ممارسة سيطرة فعالة على مقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني" الذين يعملون في المنطقة أو رغبتها في ذلك.[40] واتهم كثير من الإيزيديين "حكومة إقليم كردستان" و"البيشمركة" بالتخلي عن السكان الإيزيديين وتركهم تحت رحمة مقاتلي "الدولة الإسلامية"، بعد أن انسحبت "قوات البيشمركة" من منطقة سنجار ليلة 2-3 أغسطس/آب 2014، قبل ساعات من اجتياح "الدولة الإسلامية" للمنطقة واستيلائها عليها.[41] ويُحتَمَل أن مثل هذه الاتهامات ساهمت في إحجام "البيشمركة" عن التحرك لوقف ومنع الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات الإيزيدية وحلفاؤها من مقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني" ضد السكان العرب.

وأبلغ سكان جيري، وسيبابة، والصاير، وأم خباري، وخازوكة منظمة العفو الدولية بأن قراهم هوجِمَت على أيدي

---

[37] تلقت منظمة العفو الدولية أنباء هجمات مماثلة في 15 قرية عربية أخرى قريبة، لكنها لم تتمكن من زيارتها أو الحصول على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية لها.

[38] انظر مثلاً، روداو، "الناجون الإيزيديون يقولون إنهم لا يمكن أن يغفروا للعرب مشاركتهم في فظائع الدولة الإسلامية"، 5 يناير/كانون الثاني 2015، http://rudaw.net/english/kurdistan/05012015 (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)
وقد أفاد معظم الإيزيديين من منطقة سنجار الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية منذ أغسطس/آب 2014 بأنهم لن يعودوا إلى سنجار إذا بقي السكان العرب في المنطقة، ودعا بعضهم إلى إخراج المجتمعات العربية من المنطقة.

[39] انظر مثلاً، إيه آي إن إيه، "الإيزيديون يشكلون ميليشيا لحماية جبل سنجار"، 6 أغسطس/آب 2014: http://www.aina.org/news/20140806125221.htm. (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)
كانت الميليشيات الإيزيدية قائمة منذ عام 2007 على الأقل، حيث كانت الميليشيات المختلفة متحالفة مع أحزاب كردية مختلفة في العراق والدول المجاورة. انظر على سبيل المثال، إيزيدي برس، "القوات الإيزيدية تشكل تحالفاً ضد الدولة الإسلامية"، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2015: http://ezidipress.com/en/yezidi-forces-form-alliance-against-is/ (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

[40] كانت المنطقة في السابق تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية حتى 10 يونيو/حزيران 2014، عندما فرت القوات العراقية من المنطقة تاركة "البيمشركة" في مجابهة تحد متنام يتمثل في تأمين المنطقة ومحاولة وقف تقدم "الدولة الإسلامية" نحو "إقليم كردستان العراق".

[41] انظر مثلاً، واشنطن تايمز، "دبلوماسي كردي يدحض مزاعم الاستغلال الإيزيدية"، 15 أغسطس/آب 2014، http://www.washingtontimes.com/news/2014/aug/15/kurdish-diplomat-debunks-yazidi-claim-exploitation/?page=all والمونيتور، "بعد الاستيلاء على سنجار، الدولة الإسلامية ترغم الأكراد على خوض حرب واسعة النطاق"، 7 أغسطس/آب 2014، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/iraq-kurdistan-yazidis-peshmerga-isis-islamic-state.html#ixzz3x17p0gNB http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/08/iraq-kurdistan-yazidis-peshmerga-isis-islamic-state.html# (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

المقاتلين الإيزيديين ومقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني" تحت أنظار "قوات البيشمركة" التي لم تتدخل لوقف الهجمات. ولاحظ باحثو المنظمة الذين زاروا المناطق في إبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2015 أن "قوات البيشمركة" تسيطر سيطرة محكمة على الدخول إلى هذه القرى.[42]

جيري – داخل منزل محترق، كل الغرف تبدو مثل هذه الغرفة© Amnesty International

ومن المستحيل أن تكون مثل هذه الهجمات الواسعة النطاق والمتكررة قد ارتُكِبَت دون علم "قوات البيشمركة" في المنطقة.[43]

وأُحرِقَت أغلب المنازل في هذه القرى أولاً في يناير/كانون الثاني 2015 ثم دُمِّرَت بعد ذلك أو أُلحِقَت بها أضرار باستخدام الجرافات في الفترة بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2015. وتبين صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية أن ما يزيد على ثلاثة أرباع المباني في جيري، وسيبباية، والصاير وما يربو على نصف المباني في أم خباري دُمِّرَت، أو أُحرِقَت، أو أُلحِقَت بها أضرار.

وكانت قرية أم خباري من بين أولى القرى التي هوجِمَت في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني 2015. وأُحرِقَ كل منزل في القرية تقريباً. وكان كثير من السكان قد فروا في أوائل أغسطس/آب 2014، عندما استولى مقاتلو "الدولة الإسلامية" على المنطقة، وغادر آخرون عندما استُعيدَت المنطقة من "الدولة الإسلامية" في ديسمبر/كانون الأول 2014.

وقال مالك حسن، وهو أحد السكان النازحين ويبلغ من العمر 35 عاماً وله أربعة أطفال، لمنظمة العفو الدولية:

---

[42] استوقفت نقط تفتيش "للبيشركة" الباحثين بشكل متواتر، حيث سُمِحَ لهم بدخول بعض المناطق ومُنِعُوا من دخول مناطق أخرى. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 اعتقل "البيشمركة" الباحثين في أم خباري ثم رافقوهم إلى خارج القرية بعد أن أمروهم بمحو كل الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو التي التقطوها في القرية.

[43] انظر كذلك الرواية المناقضة لأحداث الهجمات على جيري وسيبباية التي قدمها مسؤول أمني من "حكومة إقليم كردستان" وقائد لإحدى الميليشيات الإيزيدية في تقرير منظمة العفو الدولية، "العراق: هجمات انتقامية في سنجار: المدنيون العرب يدفعون ثمن جرائم "الدولة الإسلامية"، 9 يونيو/حزيران 2015، الصفحتان 4 و5:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/1801/2015/en/

جيري- منزل حرق وخرب ، Amnesty International ©–

"غادرت أنا، وأسرتي، وأقارب آخرون في الفترة بين 5 و10 أغسطس/آب 2014، بعد مجيء "داعش" إلى المنطقة مباشرة. ذهبنا للإقامة في منطقة قريبة ظلت تحت سيطرة البيشمركة. وبعد أن استعاد البيشمركة، والإيزيديون، و"حزب العمال الكردستاني" (يقصد مقاتلي "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني") المنطقة في ديسمبر/كانون الأول 2014، أبلغنا ضباط البيشمركة بأنه سيمكنا العودة إلى منازلنا خلال بضعة أيام. لكننا بدأنا نسمع بعد ذلك أن الإيزيديين وميليشيات حزب العمال الكردستاني باقين في قريتنا وسيهاجمون أي عرب يذهبون إلى هناك. وقد أبلغني بهذا صديق إيزيدي قال إننا ينبغي ألا نعود إلى قريتنا. وبعد ذلك ببضعة أيام أُحرِقَت قريتنا. وبعد ثلاثة أسابيع أحرق الإيزيديون وحزب العمال الكردستاني عدة قرى أخرى قريبة وقتلوا عدة أفراد من أهالي القرى. ولم يتمكن بعض الرجال والنساء المسنين من الهرب وماتوا حرقاً في منازلهم. كنا محقين في عدم العودة. ثم بدأوا من مايو/أيار فصاعداً هدم قرانا وتجريف مزارعنا باستخدام الجرافات، والتدمير مستمر، المزيد في كل مرة."[44]

[44] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

أطلال منزل مدمر في قرية أم خباري، © Amnesty International

عندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقة في إبريل/نيسان 2015، كانت جميع المنازل تقريباً في أم خباري قد أُحرِقَت لكنها كانت لا تزال قائمة. بيد أنه عندما عادت المنظمة إلى القرية في نوفمبر/تشرين الثاني، كان كل منزل تقريباً قد دُمِّرَ أو لحقت به أضرار يتعذر إصلاحها. فقد صُدِمَت جدران كل بيت قرب أساسها، الأمر الذي جعلها تنهار أو تسقط، وكانت آثار الجرافات مرئية في شتى أنحاء القرية وتنتهي في كل حالة عند جدران المنازل المدمرة. ويكشف تحليل صور الأقمار الصناعية الملتقطة يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 عن أن ما يزيد على نصف مباني القرية دُمِّرَ أو لحقت به أضرار. غير أن الدمار الفعلي الذي استطلعه باحثو المنظمة في القرية في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 كان أوسع نطاقاً، حيث لحقت بكل منزل تقريباً أضرار هيكلية يتعذر إصلاحها في كثير من الحالات. وكان بكثير من المنازل التي لا تزال قائمة شروخ وشقوق في الجدران الحاملة نتيجة صدمها بالجرافات عند أساساتها، الأمر الذي يجعل المنازل غير آمنة وعرضة لخطر الانهيار. وقد لا يكون من السهل رصد مثل هذه الأضرار الهيكلية في صور الأقمار الصناعية لكنها في أغلب الحالات أضرار لا يمكن إصلاحها.

آثار جرافات حديثة ظاهرة بجوار منازل مدمرة في قرية أم خباري © Amnesty International

ويقر أهالي القرى العرب بأن بعض جيرانهم انضموا إلى "الدولة الإسلامية" أو دعموها، لكنهم يقولون إنهم يجب ألا يؤخذوا بجريرة جرائم ارتكبها آخرون.

وقال أحمد إبراهيم، وهو من سكان أم خباري أيضاً وله أربعة أبناء، للمنظمة:

" فعلنا الكثير لإنقاذ كثير من النساء والأسر الإيزيدية عندما هاجمت " داعش" سنجار [في 3 أغسطس/آب 2014]. خبأناهم وساعدناهم على الهرب. لكن بعد ذلك كان هذا وكأنه لا يُحتَسَب ونُلام على ما فعلته " داعش" . الناس ليسوا جميعاً متماثلين. لا أستطيع أن ألوم كل الإيزيديين لأن بعضهم دمروا قريتي وينبغي ألا أُلام على ما فعلته " داعش " . لكن هكذا تجري الأمور حالياً. لا أريد أن أسيء إلى البيشمركة، لكنهم لا يستطيعون القيام بشيء لوقف هذه الهجمات التي يقوم بها الإيزيديون و" حزب العمال الكردستاني" . لا أعرف لماذا." [45]

وقال رجل من سكان قرية أخرى، تعيش زوجته الآن في منطقة تسيطر عليها "الدولة الإسلامية"، *إنه ليس كل من يقيمون في مناطق تسيطر عليها "الدولة الإسلامية" مع "الدولة الإسلامية" أو يؤيدونها، وإن بعضهم انتهى بهم الحال هناك بسبب الظروف: " زوجتي في الموصل لكن ليس باختيارها. ذهبت إلى أسرتها هناك والآن لا تستطيع العودة، فما من سبل آمنة للخروج من الموصل."* [46]

[45] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[46] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

ومُنِيَت أربع قرى أخرى، وهي جيري، وسيباية، والصاير، وخازوكة بقدر أكبر من الدمار. ففي جيري، وسيباية، والصاير تبين الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أن ما يزيد على ثلاثة أرباع البنية الأساسية دُمِّرَت أو لحقت بها أضرار.[47]

وقد هاجم أفراد إحدى الميليشيات الإيزيدية سيباية وجيري يوم 25 يناير/كانون الثاني 2015. وقتل المهاجمون 21 مدنياً، نصفهم رجال مسنون ونساء وأطفال، بطريقة الإعدام على ما يبدو، وأصابوا عدة مدنيين آخرين بجروح، من بينهم ثلاثة أطفال، واختطفوا زهاء 40 شخصاً من سكان القريتين، ما زال 17 منهم مفقودين ويُفتَرَض أنهم لاقوا حتفهم.[48] وفي اليوم نفسه أضرموا النار في كثير من منازل القريتين. ودفع الهجوم على جيري وسيباية سكان الصاير، وخازوكة، وقرى أخرى قريبة، الذين كانوا قد عادوا إلى منازلهم في ديسمبر/كانون الأول 2014، إلى الفرار من قراهم خوفاً من التعرض لهجمات مماثلة. وواقع الأمر أن الصاير وخازوكة أُحرِقَتا كذلك في اليوم التالي، 26 يناير/كانون الثاني 2015.

في سيباية دُمِّرَ ما يزيد على 700 مبنى أو أُلحِقَت بها أضرار من بين ما يُقَدَّر إجمالاً بما يقرب من 897 مبنى. المباني السليمة (بالأخضر) وتلك التي دُمِّرَت أو لحقت بها أضرار (بالأحمر)، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، كل الحقوق محفوظة لسي إن إي إس، توزيع إيرباص دي سي.© CNES, Distribution AIRBUS DC

وعندما زار باحثو المنظمة المنطقة في إبريل/نيسان 2015 كانت أغلب الأضرار التي لاحظوها ناتجة عن الإحراق،

[47] لم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية لقرية خازوكة، لكن باحثيها لاحظوا في إبريل/نيسان 2015 إحراقاً واسع النطاق للمنازل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015 مُنِعَ باحثوها من دخول القرية لكنهم لاحظوا من مشارفها أن كثيراً من المنازل التي كانت قائمة في إبريل/نيسان دُمِّرَت بعد ذلك.

[48] تقصت منظمة العفو الدولية الهجمات ووثقتها ونشرت النتائج في تقريرها: منظمة العفو الدولية، "العراق: هجمات انتقامية في سنجار: المدنيون العرب يدفعون ثمن جرائم "الدولة الإسلامية"، 9 يونيو/حزيران 2015: https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/1801/2015/en/

فضلاً عن التخريب العام والنهب. وفي قرية جيري، وهي أصغر من القرى الثلاث الأخرى، تمكن الباحثون من معاينة كل المنازل. وكانت كلها فعلياً قد أُضرِمَت فيها النار، وكان الضرر الذي لحق بالمنازل نتيجة لذلك يتفاوت بين غرفة واحدة والمنزل بأكمله. وفي القرى الثلاث الأخرى، لاحظ الباحثون كذلك حرقاً واسع النطاق للمنازل، برغم أنهم لم يتمكنوا من معاينة المنازل التي يُقَدَّر عددها بالمئات كل منزل على حدة.

وأبلغ خلف محمد، وهو مهندس عمره 28 عاماً من خازوكة التي كانت تضم زهاء 370 أسرة[49]، منظمة العفو الدولية بأنه تسلل إلى قريته يوم 27 يناير/كانون الثاني 2015، وهو اليوم التالي للهجوم الأول، وأحصى 226 منزلاً محترقاً.[50]

وقال محمد جاسم، وهو زعيم محلي من خازوكة، للمنظمة:

" جاءت " داعش" إلى قريتنا في البداية في 3 أغسطس/آب 2014 لكنهم ظلوا على مشارف القرية ولم يدخلوها إلا في 8 أغسطس/آب. أي شخص من السكان يعمل في الحكومة أو قوات الأمن هرب على الفور حيث كانت " داعش" ستقتله. وعندما جاء أفراد " داعش" إلى منزلي في 8 أغسطس/آب قلت لهم'لا يمكننا أن نكون دروعاً بشرية لكم' وغادرنا القرية جميعاً. ولم يبق سوى القليل من السكان. وفي 18 ديسمبر/كانون الأول 2014، حرر البيشمركة المنطقة وبدأ السكان النازحون يعودون إلى خازوكة. قرابة نصف السكان عادوا ولم يقابلوا مشاكل مع البيشمركة. وعاد كذلك بعض السكان النازحين من الصابر، وجيري، وسيباية إلى قراهم بدءاً من أواخر ديسمبر/كانون الأول ولم يقابلوا أيضاً أي مشاكل. أنا لم أعد لأن أصدقائي الإيزيديين حذروني من أن كل العرب يُعتَبرون الآن من " داعش" وقد يكونون في خطر. وعندما وقعت الهجمات في جيري وسيباية في 25 يناير/كانون الثاني 2015، هرب السكان الذين عادوا إلى خازوكة والصابر. ولذلك عندما هاجم الإيزيديون خازوكة والصابر في اليوم التالي كانت القريتان خاليتين. ولهذا لم يقع ضحايا هناك، بينما في جيري وسيباية قتل الإيزيديون بعض السكان." [51]

وبدءاً من يونيو/حزيران 2015 بدأ سكان هذه القرى يبلغون منظمة العفو الدولية بأن مقاتلي الميليشيات الإيزيدية و"حزب العمال الكردستاني" يدمرون منازلهم وممتلكاتهم في القرى، وحقولهم الزراعية في محيطها باستخدام الجرافات.

وقال مختار إحدى القرى لمنظمة العفو الدولية:

"أعرف بعض كبار ضباط البيشمركة وهم يقولون لي إنهم لا يقبلون مثل هذا السلوك من جانب الإيزيديين و" حزب العمال الكردستاني" ، لكنهم في نهاية الأمر لا يفعلون شيئاً لوقف مثل هذا السلوك. الطرق الرئيسية في المنطقة تحت سيطرة البيشمركة لكن في القرى العربية يُسمَح للإيزيديين و" وحدات حماية الشعب" و" حزب العمال الكردستاني" بأن يفعلوا ما شاؤوا. يمكنني أن أفهم أنه يُحتَمَل أن الهجمات التي وقعت في يناير/كانون الثاني فاجأت البيشمركة، أما الآن فالهجمات مستمرة منذ أشهر كثيرة. لقد تلف محصولنا، أو

[49] أبلغ مختار القرية منظمة العفو الدولية بأن القرية كان بها 372 أسرة.

[50] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[51] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

نُهِبَ، أو دُمِّرَ على أيدي الإيزيديين و" حزب العمال الكردستاني" ، ومن ثم يعيش السكان النازحون في إملاق شديد، بلا بيت وبلا طعام، وبالنسبة للمزارعين بلا سبل للرزق أيضاً. نحن لا نطلب مساعدة إنسانية؛ أولويتنا هي أن يُسمَح لنا بالعودة وإعادة بناء حياتنا. لكن هذا يبدو أمراً بعيد المنال حالياً." [52]

وأبلغ مناف البنا، وهو نازح من الصاير عمره 32 عاماً وله طفلان، منظمة العفو الدولية بأنه كان مزارعاً صغيراً وبات الآن معدماً:

" بعد أن هوجمت قريتنا في 26 يناير/كانون الثاني 2015، كنت مشغولاً للغاية بخسارة محصولنا القادم. وكنت آمل أن تُحَل المشاكل مع جيراننا الإيزيديين حتى نتمكن من العودة ورعاية حقولنا فلا يضيع المحصول. لكن في 15 مايو/أيار 2015 بدأوا يذهبون إلى القرية بجرافات ودمروا كل ما تبقى. كانت مزرعتي تطعم أسرتي، طفلي الصغيرين، وزوجتي، وأمي. والآن لم يعد لدينا شيء. نحن نعيش في خيمة في وسط حقل دون أي مرافق. ظروف معيشتنا متدنية للغاية، خصوصاً الآن في الجو الممطر القارس البرد ولا نأكل إلا بفضل ما يجود به علينا أهل الخير. لم يخطر لي يوماً أنني سأكون في وضع لا أستطيع فيه إعالة أسرتي." [53]

وقالت منى إبراهيم، وهي أم لها ستة أبناء من سيبابة، لمنظمة العفو الدولية إنها غرقت في الهم بعد أن أُحرِقَ بيتها:

" كان لنا بيت مريح وحياة مريحة؛ لم نكن أغنياء لكننا كنا نستطيع إعالة أطفالنا. ومنذ أُحرِقَ منزلي [في يناير/كانون الثاني 2015] وجدنا أنفسنا بلا شيء من يوم إلى الذي يليه. لم أستطع تحمل أن أرى أطفالي محزونين لأنهم فقدوا كل ملابسهم، وكتبهم المدرسية، ولعبهم، كل شيء. لم نتلق مساعدة ولا نقدر على تحمل كلفة الاستعاضة عن ممتلكاتنا التي فقدناها. وجدت صعوبة بالغة في تدبير شؤوني. ثم علمنا في الصيف أن قريتنا دُمِّرَت ولذلك فلا أمل في العودة إلى الديار. ومنذ ذلك الحين وأنا أعيش في غم متزايد. لا أرى مستقبلاً لأسرتي، لأطفالي. ولا أدري ماذا سيحدث لنا. هذا ظلم فادح لأننا لم نفعل شيئاً نستحق عليه مثل هذه المعاملة." [54]

منطقة كركوك

كانت محافظة كركوك الغنية بالنفط منذ أمد طويل المنطقة التي يدور حولها أشد نزاع بين مجموعات السكان الثلاث الرئيسية في العراق: العرب، والأكراد، والتركمان وبعض الأقليات العرقية والدينية في البلاد، ولاسيما الأشوريون المسيحيون. ويرجع آخر إحصاء يمكن الوثوق به إلى حد ما (والذي قدر عدد الأكراد بما يقرب من نصف سكان المحافظة يليهم التركمان والعرب) إلى أواخر عام 1957 وكان من المقرر إجراء استفتاء لتحديد مصير المحافظة في عام 2007. وشهدت المنطقة حملات منسقة ومتكررة، وخصوصاً في الفترة من السبعينات إلى التسعينات (في عهد نظام صدام حسين) لتغيير تركيبها السكاني لزيادة النسبة المئوية للسكان العرب، ومحاولات لاحقة بعد أن أطاح الغزو الذي قادته الولايات المتحدة بصدام حسين لإلغاء نتائج "التعريب" القسري للمنطقة. وأدت الادعاءات المتنافسة المتعلقة بالهوية القومية، والمطامع في الأراضي، ومطالب السيطرة على الموارد إلى تفاقم

[52] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛ وحُجِبَ اسم القرية لحماية هوية الشاهد.

[53] حديث هاتفي أُجرِيَ في نينوى في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[54] حديث هاتفي أُجرِيَ في نينوى في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

التوتر الطائفي، وأفضت في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة.[55]

وجاءت الأحداث التي أعقبت استيلاء "الدولة الإسلامية" على أجزاء كبيرة من العراق بأخطار وفرص للأطراف التي تدعي ملكية كركوك. فمن ناحية أدى انسحاب قوات الحكومة المركزية العراقية من شمال العراق إلى سيطرة "حكومة إقليم كردستان" الفعلية على المنطقة، وهو ما أثار بواعث قلق بين زعماء العرب والتركمان بخصوص صعوبة إلغاء السيطرة الكردية الجديدة على المنطقة في المستقبل. ومن ناحية أخرى، جلب النزوح الجماعي للسكان عدداً كبيراً من العرب النازحين من محافظات صلاح الدين، والموصل، وديالي، والأنبار القريبة إلى كركوك، الأمر الذي أثار قلق الزعماء الأكراد بخصوص احتمال أن يصبح مثل هذا الانتقال للسكان دائماً.[56]

وفي ظل هذا الوضع الذي يشتد فيه التوتر الطائفي يشعر سكان عشرات القرى العربية التي استعادتها "قوات البيشمركة" من "الدولة الإسلامية" في السنة الأخيرة والذين لا يُسمَح لهم بالعودة إلى ديارهم بالقلق بشأن احتمال أن يكون سبب إطالة نزوحهم هو إرغامهم على مغادرة المنطقة.

وتلقت منظمة العفو الدولية أنباء وإفادات بشأن ما يزيد على 40 قرية في منطقة كركوك مُنِيَت بدرجات متفاوتة من التدمير ولا يُسمَح لسكانها بالعودة إليها. ويتبين من إفادات السكان النازحين من قرى مختلفة ما يبدو نمطاً من التدمير المتعمد والواسع النطاق للمنازل والممتلكات– يشمل في بعض الحالات قرى بأكملها – يجري تنفيذه بعد انتهاء القتال في تلك المناطق.

وقال محمد علوان، وهو مختار قرية عربية في منطقة كركوك نزح سكانها، لمنظمة العفو الدولية:

"مهما حدث ففي النهاية العرب لن يختفوا، لكن إذا لم يُسمَح لنا بالعودة إلى قرانا فسيترك هذا بعض الأراضي المتنازع عليها والواقعة الآن تحت السيطرة الكردية بلا عرب. وسيتعين علينا أن نجد مكاناً لأنفسنا في قرى عربية أخرى حيث لا أرض لنا نزرعها، ولذا فلن نتمكن من البقاء هناك وسنضطر للذهاب إلى بغداد بحثاً عن فرص للعمل هناك، حيث أنه غير مسموح لنا بالسكنى في كركوك." [57]

وقد يكون من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت هناك إمكانية لتحقق هذه المخاوف، لكن بالنسبة إلى سكان القرى العربية الذين دُمِّرَت منازلهم يبدو أن لهذه المخاوف ما يبررها.

---

[55] للاستزادة من التفاصيل انظر على سبيل المثال: معهد بروكينجز- مشروع جامعة برن بشأن النزوح الداخلي، "مستقبل كركوك: الاستفتاء وما يُحتَمَل أن يكون له من تأثير على النزوح"، 3 مارس/آذار 2008: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2008/3/03-iraq-ferris/0303_iraq_ferris.pdf
وهيومن رايتس ووتش، "مزاعم في الصراع: إزالة آثار التعريب في كركوك".

[56] المونيتور، "محافظ كركوك: لا بد للولايات المتحدة أن تعمل مع إيران على إشاعة الاستقرار في العراق"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/iraq-governor-kirkuk-refugees-isis-oil.html#ixzz3x70Cdk3M (تمت زيارة الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2016)

[57] مقابلة أُجرِيَت في كركوك في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

مكتب خالد – قرية سُوِّيَت بالأرض، © Amnesty International

وقال قحطان فواز، وهو مدرس له ستة أبناء من قرية مكتب خالد التي تقع إلى الغرب من كركوك والتي هُدِمَت تماماً وسُوِّيَت بالأرض، لمنظمة العفو الدولية:

"كان مقاتلو "داعش" في منطقتنا بدءاً من يونيو/حزيران 2014 وفي 1 يوليو/تموز أخذت أسرتي وغادرت القرية إلى منطقة أكثر أمناً. وظللت لأشهر أعود للاطمئنان على بيتي لكن بعد بضعة أشهر بدأت ألمس صعوبة في المرور عبر نقطة التفتيش التابعة للبيشمركة. وفي مارس/آذار 2015 تقدم البيشمركة بضعة كيلومترات غربي مكتب خالد. وكنت آمل أن نتمكن من العودة إلى منزلنا قريباً حيث أن القرية أصبحت الآن خالية من مقاتلي "داعش". لكن عندما عدت في يوليو/تموز 2015 وجدت أن القرية اختفت؛ هُدِمَ كل شيء بالجرافات حتى سوي بالأرض. أعتقد أنه ما من فرصة لعودتنا إلى هناك، إذ من سيعيد بناء القرية؟ فما الذي يُفتَرض أن نفعله، إلى أين نذهب؟" [58]

وتبين صور الأقمار الصناعية الملتقطة بتاريخ 20 مايو/أيار 2015 أن قرية مكتب خالد دُمِّرَت إلى حد بعيد. ووقع مزيد من التدمير بعد 20 مايو/أيار، فعندما زار باحثو منظمة العفو الدولية القرية في أواسط نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وجدوا أنها سُوِّيَت بالأرض ولم يبق فيها مبنى واحد قائماً، لا في القسم الشمالي (السكني) ولا في القسم الجنوبي (الصناعي) من القرية. وأبلغ أحد مقاتلي "البيشمركة" هناك المنظمة بأن معركة استعادة المنطقة من مقاتلي "الدولة الإسلامية" دارت خارج القرية إلى الغرب منها، وأن القرية هُدِمَت بعد ذلك بالجرافات بعد طرد مقاتلي "الدولة الإسلامية" من المنطقة. ولم يقدم أسباباً لتدمير القرية غير "تطهير المنطقة، وإيجاد منطقة عازلة خالية."[59]

[58] مقابلة أُجرِيَت في كركوك في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[59] مقابلة أُجرِيَت في قرية مكتب خالد بكركوك في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وأثناء زيارة المنظمة للموقع كان رجلان يجمعان الأخشاب والمعادن الخردة ويُحَمِّلان ما يجمعانه في شاحنتين صغيرتين، واحدة للأخشاب والأخرى للمعادن. ولم يكن قد بقى أي شيء آخر من محتوى المنازل، الأمر الذي يوحي بأنها نُهِبَت من قبل.

ولم يكن واضحاً ما إذا كان الرجلان من أعضاء "البيشمركة". لكن النهب مورس، على أي حال، تحت أنظار "البيشمركة" الذين يسيطرون على الدخول إلى المنطقة والخروج منها.

وقال مروان صالح، وهو صاحب مزرعة تقع على بعد خمسة كيلومترات جنوبي مكتب خالد، لمنظمة العفو الدولية:

" تركنا المزرعة حوالي أكتوبر/تشرين الأول 2014 وعاد المزارع الذي يعمل عندنا إلى المزرعة بعد أن اجتاز البيشمركة المنطقة في تقدمهم في مارس/آذار 2015. وبقي المزارع في المزرعة حتى أكتوبر/تشرين الأول 2015، برغم أنه تعرض في كثير من الأحيان لمضايقات على أيدي البيشمركة الذين قالوا له إن عليه أن يغادر المنطقة. وفي صباح 5 أكتوبر/تشرين الأول 2015 قرب الساعة التاسعة صباحاً ذهب البيشمركة إلى المزرعة وقالوا للمزارع إن عليه أن يرحل بحلول الساعة 12 ظهراً. وذهبت إلى هناك في اليوم التالي ووجدت أن كل شيء قد نُهِبَ وأن المزرعة دُمِّرَت. ولم يُسمَح لي بالعودة إلى هناك منذئذ. وعلى أي حال لا يوجد ما أعود إليه فقد دُمِّرَ كل شيء." [60]

وأبلغ علي سالم، وهو تاجر عمره 38 عاماً وله ابنان من قرية النهروان التي تقع الى الغرب من كركوك ودُمِّرَت إلى حد بعيد، منظمة العفو الدولية بأنه سُمِحَ له بعد وقت قصير من استعادة "البيشمركة" للقرية من "الدولة الإسلامية" في مارس/آذار 2015 بالعودة إلى منزله لأخذ بعض الأمتعة ووجده في حالة جيدة، لكن عندما عاد إلى القرية بعد عشرة أيام رأى "البيشمركة" ينهبون المنازل ويدمرونها. وتبين الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية بتاريخ 20 مايو/أيار 2015 أن القرية دُمِّرَت إلى حد بعيد.

وقال علي سالم للمنظمة إنه حصل بعد أن فقد منزله على تصريح من "البيشمركة" بالإقامة في مزرعته خارج القرية:

" عندما حصلت على تصريح بالإقامة في مزرعتي في 20 مارس/آذار 2015 أخذت أسرتي إلى هناك، زوجتي وابنَيْ وأشقائي، كنا ثمانية كلنا. وأقمنا في المزرعة أسبوعاً ثم أُبلِغنا بأن علينا أن نحصل على تصريح للدخول إلى المنطقة والخروج منها لأن التصريح الذي معنا يسمح لنا بالإقامة في المنطقة فقط لكن لا يسمح لنا بالخروج والدخول. وعندما ذهبت للحصول على هذا التصريح قيل لي إن تصريح الإقامة في المزرعة لم يعد سارياً وعلي أن أغادرها ذلك اليوم بحلول الساعة 12 ظهراً. وكانت الساعة آنذاك الثامنة صباحاً. وأخذت أسرتي وغادرت المزرعة ذلك اليوم كما أُمِرت أن أفعل. وفي 17 مايو/أيار حصلت على تصريح من وزارة الزراعة يسمح لي بالذهاب إلى مزرعتي لحصاد المحصول لكن لم يُسمَح لي بالمرور من نقطة التفتيش التابعة للبيشمركة. وعدت إلى مزرعتي في بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ووجدت أنها نُهِبَت؛ كل المعدات سُرِقَت والمحصول أُحرِق. وسمعت من شخص على صلة بي أن ذلك حدث قرب منتصف إبريل/نيسان لكنني لا أعرف التاريخ بدقة. وسمعت أمس أن مزرعتي جُرِّفَت كذلك وقد أبلغني بذلك أحد معارفي الموثوق بهم ممن

[60] مقابلة أُجرِيَت في كركوك في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

يستطيعون دخول المنطقة. ولم أتمكن من الذهاب كي أتحقق بنفسي. وإن كانت مزرعتي قد دُمِّرَت حقاً فهذا يعني أنني فقدت كل شيء. لدي طفلان صغيران؛ لا أعرف أي مستقبل يمكنني أن أمنحهما." [61]

دمرت نهروان تماماً
© CNES, Distribution AIRBUS DC

وتؤيد صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية أنباء الأضرار والدمار الذي لحق بالبنية الأساسية المدنية بعد مارس/آذار 2015. وتبدو قريتا مكتب خالد والنهروان في الصورة وقد دُمِّرَتا إلى حد بعيد بدءاً من20 مايو/أيار 2015، حيث يمكن رؤية المباني التي سُوِّيَت بالأرض والأنقاض. ويبدو في الصورة نفسها كذلك حريق مشتعل، يُحتَمَل أن يكون نتيجة لاشتعال النار في خط لأنابيب النفط.

[61] مقابلة أُجرِيَت في كركوك في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

النزوح القسري

استتبع تدمير المنازل والممتلكات في القرى العربية المذكورة في هذا التقرير وعشرات القرى الأخرى التي تعرضت للمصير نفسه نزوحاً جماعياً لسكان هذه القرى بأكملهم.

وفي بلدتين أغلب سكانهما أكراد استعادتهما "قوات البيشمركة" بعد أن استولت عليهما "الدولة الإسلامية" لفترة قصيرة في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014، عاد السكان الأكراد منذ فترة طويلة إلى منازلهم بينما استمر حرمان السكان العرب من التصريح لهم بالعودة.

محل حرق وخرب يمتلكه أحد العرب في زومر © Amnesty International

وكانت بلدة زومر التي تقع على بعد 200 كيلومتر شمال غربي إربيل قد وقعت في أيدي "الدولة الإسلامية" في بداية أغسطس/آب 2014 واستعادتها "قوات البيشمركة" في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ذلك العام. وبعد مرور ما يزيد على العام، لم يُسمَح للسكان العرب حتى الآن بالعودة، بينما بدأ السكان الأكراد يعودون إلى منازلهم خلال أسابيع. وعندما زارت منظمة العفو الدولية البلدة أول مرة بعد يومين من استعادتها في أكتوبر/تشرين الأول 2014 أبلغ أفراد "البيشمركة" المنظمة بأنه لم يُسمَح بعد لأي مدنيين بدخول البلدة حيث ينبغي تطهيرها من الأفخاخ التي تركها مقاتلو "الدولة الإسلامية" وراءهم عند تقهقرهم. وقال مجموعة شبان يرتدون الثياب المدنية وأبلغوا المنظمة بأنهم جاءوا للاطمئنان على ممتلكاتهم إنهم سينسفون منازل السكان العرب حتى لا يعود أي منهم.

وعندما عاد باحثون من المنظمة في إبريل/نيسان 2015، وجدوا أن عشرات المنازل والمتاجر التي تخص السكان العرب قد نُهِبَت أو دُمِّرَت أو يستخدمها أكراد. وأبلغ بعض السكان الأكراد المنظمة بأنهم سيعيدون الممتلكات لأصحابها العرب إذا عادوا، بينما قال آخرون إن العرب لن يُسمَح لهم أبداً بالعودة. وقال كردي استولى على متجر أحد السكان العرب إنه مُنِحَ تصريحاً باستخدام المتجر من الحزب ("الحزب الديمقراطي الكردستاني" وهو الحزب الرئيسي في "حكومة إقليم كردستان").

وبينما كان أحد السكان الأكراد يصطحب باحثي المنظمة في جولة في البلدة مشيراً إلى المنازل الكردية التي دمرتها "الدولة الإسلامية" ومنازل العرب ومتاجرهم التي دمرها السكان المحليون أو "البيشمركة" بعد أن استعادت "قوات البيشمركة" البلدة، اقترب منهم رجل عَرَّفَ نفسه بأنه عضو في جهاز الأمن الداخلي ("أسايش") التابع "لحكومة إقليم كردستان" وقال للباحثين إنهم إذا كانوا يحتاجون إلى معلومات فعليهم الذهاب إلى مقر "أسايش" وقال للمواطن الكردي الذي كان يرافقهم إنه غير مسموح له بتقديم مثل هذه المعلومات لأجانب.[62] وأبلغ سكان أكراد آخرون في البلدة منظمة العفو الدولية بأن مقاتلي "الدولة الإسلامية" دمروا عدة منازل تخص الأكراد، وبعض المنازل الخاصة بالعرب، لكن المنازل والمتاجر العربية خُرِّبَت أو دُمِّرَت في أغلب الحالات على أيدي سكان محليين غاضبين و"قوات البيشمركة" بعد أن استعادت البلدة.

وعندما زارت المنظمة زومر آخر مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، قال السكان المحليون إنهم لا يعلمون بالسماح لأي من السكان العرب بالعودة إلى البلدة حتى ذلك الحين. وورد أن لجنة لدراسة إمكان عودة السكان العرب شُكِّلَت وتتألف من بعض كبار ضباط "قوات البيشمركة" و"أسايش" ورئيس بلدية زومر الجديد (عضو في "الحزب الديمقراطي الكردستاني" عُيِّنَ في عام 2015) وزعيم عشائري عربي. وأبلغ بعض السكان العرب النازحين من زومر المنظمة بأنهم سمعوا بتشكيل مثل هذه اللجنة لكنهم لا يعرفون شيئاً عنها، بينما لم يعلم آخرون بوجودها.

وفي مخمور، وهي بلدة أغلب سكانها من الأكراد تقع على بعد 60 كيلومتراً جنوب غربي إربيل واستولت عليها "الدولة الإسلامية" في أوائل أغسطس/آب 2014 واستعادتها "قوات البيشمركة" خلال ثلاثة أيام، لم يُسمَح لعربي واحد من السكان بالعودة. ولم يلحق أي ضرر بأغلب منازل السكان العرب في البلدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أبلغ بعض سكان البلدة الأكراد منظمة العفو الدولية بأنهم سيعملون على ضمان ألا تتعرض منازل جيرانهم العرب النازحين للهجوم.[63]

وأبلغ محمود صلاح، وهو مدرس نازح يأوي إلى قرية قريبة مع أسرته، المنظمة بأنه تمكن من العودة إلى مخمور لأخذ بعض الأمتعة من منزله:

---

[62] زومر، 18 إبريل/نيسان 2015.

[63] مخمور، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

أحد البيوت التي تعرضت للحرق في بلدة مخمو© Amnesty International

" رافقني ضباط من "أسايش" تأكدوا من جيراني أنني صاحب ذلك المنزل حقاً. جيراني يرعون منزلي لضمان ألا يتعرض للنهب. المدرسة العربية في مخمور مغلقة الآن لأنه لم يبق في البلدة سكان عرب، ولذلك لا عمل لي هناك ما لم يُسمَح للسكان العرب بالعودة إلى البلدة. إذا أمكنا العودة فسنعود، لكن ذلك غير مسموح به حالياً." [64]

وقال جندي سابق في الجيش العراقي عمره 27 عاماً نازح من مخمور لمنظمة العفو الدولية:

"كنت في الخدمة في الجيش العراقي في الخضر وعندما انسحب الجيش من شمال العراق [في يونيو/حزيران 2014] بقيت في البيت في مخمور. مكان عملي كجندي هنا في هذه المنطقة وفقاً للحكومة المركزية العراقية، لكن هذه المنطقة يسيطر عليها الآن البيشمركة وهم لا يريدون عرباً، ولذا لا يمكنني أن أكون جندياً هنا. ومن ثم انضممت إلى إحدى وحدات "الحشد الشعبي" (قوات من الميليشيا تعمل تحت سلطة رئيس الوزراء العراقي) في منطقة قريبة،

[64] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

لكنني انضممت محلياً دون أمر إداري من بغداد، ولذلك فنادراً ما أحصل على مرتب. الأكراد لا يثقون فينا نحن العرب بالمرة، فهم يعتبروننا جميعاً داعمين للإرهابيين. ومع أنني أحارب "الدولة الإسلامية" مع وحدات "الحشد الشعبي" فهذا لا يغير شيئاً. فأنا مثلي مثل أي عربي آخر لا يُسمَح لي بالمرور عبر نقاط التفتيش التابعة للقوات الكردية ما لم يكن معي تصريح. لا يمكنا الذهاب إلى إربيل أو كركوك دون تصريح لا نحصل عليه إلا إذا كنا ذاهبين إلى المستشفى. ولا يُسمَح لنا حالياً بالعودة إلى مخمور؛ ولا أعلم بأي إجراءات يمكن من خلالها أن نطلب ذلك. عندما يقرر الأكراد أن بإمكاننا العودة سيخطروننا، سيبلغون زعماءنا المحليين. لا يمكننا أن نشكو؛ إذا شكوت فلن أصل إلى أي نتيجة وقد يُقبَض علي، ولذا فالشكوى ليست فكرة صائبة. ليس بأيدينا سوى الانتظار، لكنني لا أعرف إلى متى وفي الوقت الراهن العيش كلاجئين في هذه الظروف أمر بالغ الصعوبة.[65]

وأبلغ بعض أفراد إحدى العائلات العربية الكبيرة النازحة من مخمور منظمة العفو الدولية بأن بعض أقاربهم موجودون حالياً في مناطق تسيطر عليها "الدولة الإسلامية". وقالوا إنهم وجدوا أنفسهم محصورين في تلك المناطق عندما اجتاحها مقاتلو "الدولة الإسلامية" واستولوا عليها، ثم خشوا أن يقعوا في مرمى النيران المتبادلة بين الجانبين ("الدولة الإسلامية" و"البيشمركة") أو أن يُقبَض عليهم إذا عادوا إلى مناطق سيطرة "البيشمركة".[66]

[65] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[66] مقابلة أُجرِيَت في نينوى في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

التزامات "حكومة إقليم كردستان" بموجب القانون الإنساني الدولي

ينظم القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، سلوك أطراف أي نزاع مسلح. وهو يضع قواعد للسلوك الإنساني تهدف إلى تقليل المعاناة الإنسانية إلى أقل حد ممكن ويوفر حماية خاصة للمدنيين والأشخاص غير المشاركين مباشرة في العمليات العدائية.

وهذه القواعد ملزمة قانونياً لكل أطراف النزاع، القوات المسلحة الرسمية والجماعات المسلحة غير الرسمية. وتمثل أي انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي جرائم حرب ومن يرتكبون جرائم حرب أو يأمرون بارتكابها يتحملون المسؤولية الفردية وينبغي تقديمهم إلى العدالة. والدول ملزمة بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وضمان توفير جبر الضرر لضحايا مثل هذه الانتهاكات.

والعراق من الدول الأطراف في "اتفاقيات جنيف" لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الملحق بها لعام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، والذي يمثل مع قواعد لاهاي لعام 1907، العمود الفقري لقوانين الحرب التي تحكم الأساليب والوسائل المستخدمة في العمليات الحربية. وبموجب القانون الإنساني الدولي العرفي[67]، تنطبق أغلب القواعد المتعلقة بخوض العمليات الحربية – وكل القواعد ذات الصلة بهذا العرض السريع – على النزاعات المسلحة غير الدولية، مثل ذلك الذي تخوضه القوات الحكومية العراقية والكردية، والميليشيات التي تساندها الدولة، وجماعات المعارضة المسلحة، وهي ملزمة للقوات الرسمية وغير الرسمية.[68]

وتنتهك حالات النزوح القسري والتدمير المتعمد لمنازل المدنيين وممتلكاتهم الموثقة في هذا التقرير القانون الإنساني الدولي.

تدمير المنازل والممتلكات

"تدمير ممتلكات عدو أو الاستيلاء عليها محظور ما لم يكن مثل هذا التدمير أو الاستيلاء مما تقتضيه ضرورات الصراع الملحة"[69] ويمثل جريمة حرب في الصراعات المسلحة غير الدولية وفقاً "لنظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية".[70]

---

[67] يمكن الاطلاع على القائمة المعتمدة لقواعد القانون الإنساني الدولي العرفي في "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، جان ماري هنكيرتس ولويز دوزوالد بك، مطبعة جامعة كمبريدج، 2005.

[68] مشاركة قوات أجنبية من دول أخرى في الصراع في العراق لا تجعل منه صراعاً دولياً لأنها تجري بطلب الحكومة العراقية أو بموافقتها.

[69] "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 50.

[70] "نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية"، المادة 8(2)ه(12).

ويمثل تدمير المنازل والممتلكات على سبيل العقاب بسبب العرق أو لأي أسباب أخرى تنطوي على تمييز، أو بسبب الاشتباه في ارتباط أحد أفراد الأسرة بالعدو "عقاباً جماعياً"، وهذا محظور أيضاً ويُعَد جريمة حرب.[71]

وفي الحالات التي تقصتها منظمة العفو الدولية، كانت بعض المنازل والممتلكات المدمرة قد دُمِّرَت أو يُرَجَّح أنها دُمِّرَت أو أُلحِقَت بها أضرار على أيدي قوات "الدولة الإسلامية" قبل انسحابها، أو في سياق القتال بين "الدولة الإسلامية" و"قوات البيشمركة"، أو بفعل عبوات متفجرة (أفخاخ) تركها مقاتلو "الدولة الإسلامية". غير أن كل الأدلة المتاحة – إفادات الضحايا وشهود العيان، ومن بينهم أفراد من "قوات البيشمركة"، ونمط التدمير الذي لاحظته منظمة العفو الدولية من خلال البحوث الميدانية وتحليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية ونطاق ذلك التدمير – تشير إلى أن عمليات تدمير واسعة النطاق نُفِّذَت عمداً ودون ضرورة عسكرية بعد أن سيطرت "قوات البيشمركة" على المناطق وأمنتها. كما يوحي الامتناع عن التصريح للسكان بالعودة إلى هذه المناطق أو بدخولها بأن التدمير كان مقصوداً به منع عودة السكان إلى هذه المناطق. وتدمير المنازل والممتلكات والنزوح القسري للسكان لمثل هذا السبب أمر غير مشروع، سواء نُفِّذَ رداً على أعمال يُزعَم أن بعض أفراد الأسر والمجتمع المحلي قاموا بها أو "لتصحيح" سياسات "التعريب" التي مضى عليها عشرات السنين.

النزوح القسري

يحظر القانون الإنساني الدولي تهجير المدنيين خلال النزاعات المسلحة غير الدولية ما لم يكن ذلك للحفاظ على سلامتهم أو لأسباب عسكرية ملحة.[72] وعندما يحدث النزوح، يكون للنازحين الحق في العودة الطوعية آمنين إلى منازلهم بمجرد انتفاء سبب نزوحهم[73]، ولا بد من احترام حقوق ملكيتهم.[74]

وتشدد "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي"[75] كذلك على أن لكل إنسان الحق في الحماية من أن يُشَرَّد تعسفاً من مسكنه (المبدأ 6(1)). كما تشدد على أن "تراعي هذه المبادئ كافة السلطات، والجماعات، والأشخاص بغض النظر عن مركزهم القانوني، وتُطبَّق دون أي تمييز متضارب."(المبدأ 2(1)) وأن على السلطات المعنية قبل اتخاذ أي قرار يقضي بتشريد أشخاص أن تعمل على استطلاع كافة البدائل الممكنة لتجنب التشريد كليةً

---

[71] "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدتان 103 و156 (الصفحتان 602 و603).

[72] "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 129؛
https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule129
"نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية"، المادة 8(2)ه(13)، وهي تصف التهجير القسري للمدنيين بلا مبرر بأنه جريمة من جرائم الحرب: https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aeff7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf

[73] "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 132:
https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule132

[74] "دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني الدولي العرفي"، القاعدة 133:
https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule133

[75] "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G98/104/93/PDF/G9810493.pdf?OpenElement

(المبدأ 7(1)).

وأياً كانت الظروف الأصلية للتشريد، "يقع على عاتق السلطات المختصة، في المقام الأول، واجب ومسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية، آمنين مكرمين، إلى ديارهم (المبدأ 28(1)) ويقع على عاتقها واجب ومسؤولية مساعدة المشردين داخلياً على استعادة أموالهم وممتلكاتهم أو تقديم التعويض المناسب أو نوع آخر من الترضية إذا تَعَذَّر ذلك (المبدأ 29(2)).

وفي الحالات التي تقصتها منظمة العفو الدولية لم تتقاعس سلطات "حكومة إقليم كردستان" عن تسهيل العودة الآمنة للنازحين فحسب، بل وعملت جاهدة على عرقلتها.

خاتمة

ينتهك النزوح القسري للسكان العرب والتدمير غير المشروع والواسع النطاق لمنازل المدنيين وممتلكاتهم الموصوف في هذا التقرير القانون الإنساني الدولي، الذي يحظر مثل هذه الممارسات ويكفل لضحايا مثل هذه الانتهاكات الحق في جبر الضرر.

وفي الحالات التي تقصتها منظمة العفو الدولية، وجدت المنظمة أن النزوح القسري للمدنيين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم نُفِّذَا دون ضرورة عسكرية، وهما بذلك غير مشروعين وينبغي التحقيق فيهما كجرائم حرب.

وتشير ظروف بعض حالات النزوح القسري وتدمير المنازل والممتلكات التي يبرزها هذا التقرير إلى أن مثل هذه الانتهاكات ارتُكِبَت انتقاماً بسبب وجود علاقات عائلية بين السكان وبين بعض أعضاء جماعة "الدولة الإسلامية" أو جماعات مسلحة أخرى أو الاشتباه في دعمهم لهذه الجماعات. واستُخدِم التدمير العمد لمنازل السكان وممتلكاتهم (المزارع والمتاجر) كذلك على ما يبدو كوسيلة لجعل نزوح السكان القسري دائماً لا رجوع عنه – أي منعهم من العودة إلى المناطق في المستقبل من خلال محو أي شيء يعودون إليه.

وتمثل مثل هذه الممارسات عقاباً جماعياً ينتهك أيضاً القانون الإنساني الدولي كما سبق الإيضاح عاليه.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن مثل هذه الممارسات، بالإضافة إلى أنها تنتهك حقوق الأفراد والأسر المستهدفين مباشرة بهذه الانتهاكات والمتأثرين بها، تساهم في زيادة تأجيج التوتر والعنف الطائفيْن في البلاد، وهو أمر له عواقب خطيرة على لحمة النسيج الاجتماعي وأمن الطوائف المختلفة.

وتحث المنظمة "حكومة إقليم كردستان" على اتخاذ خطوات ملموسة على وجه السرعة لوضع حد لمثل هذه الانتهاكات، ومنع تكرارها، وتوفير جبر الضرر للمتأثرين بها. ولتحقيق هذه الغاية تقدم المنظمة التوصيات التالية "لحكومة إقليم كردستان" والدول التي تساعدها وتدعمها.

توصيات

تحث منظمة العفو الدولية "حكومة إقليم كردستان" على:

- وضع حد على الفور للتدمير غير المشروع لمنازل المدنيين وممتلكاتهم؛

- توفير جبر الضرر لكل المدنيين الذين دُمِّرَت منازلهم أو ممتلكاتهم، أو صودرت، أو نُهِبَت، بشكل غير مشروع على أيدي قوات الأمن أو آخرين يعملون بموافقة القوات التي تسيطر على المناطق أو تغاضيها عما يفعلونه. ؛

- السماح للمدنيين الذين دُمِّرَت منازلهم بإعادة بنائها أو توفير إسكان بديل مماثل لهم؛

- وقف النزوح القسري للمدنيين ما لم يكن ذلك حفاظاً على سلامتهم أو لضرورة عسكرية ملحة؛

- ضمان عدم قيام قوات الأمن أو أطراف أخرى بأي تحرك من شأنه أن يؤخر أو يزيد صعوبة عودة الأشخاص النازحين في الحالات التي لا يمكن فيها تفادي النزوح لأسباب عسكرية ملحة أو بسبب الحرص على سلامة المدنيين، وضمان أن يكون النزوح لأقصر مدة ممكنة، وضمان أن يُتاح للنازحين المأوى والخدمات الضرورية (الغذاء والماء، والخدمات الطبية الأساسية، والمرافق الصحية)؛

- السماح للمدنيين الذين نزحوا قسراً بالعودة إلى ديارهم بمجرد أن يكون ذلك ممكناً؛

- إنشاء آلية تتسم بالشفافية لتقييم وتوثيق ما حاق بالمدن والقرى التي استُعيَدت من "الدولة الإسلامية" من أضرار ودمار وإعلام السكان النازحين بوضع مدنهم وقراهم (من حيث إمكان دخولها والأضرار التي لحقت بها) وبالإجراءات والمعايير والمتطلبات التي ينبغي توافرها للسماح للسكان بالعودة إلى منازلهم وقراهم؛

- تسهيل الدخول على الفور ودون معوقات إلى جميع المناطق التي تسيطر عليها "قوات البيشمركة" للمراقبين المستقلين، والعاملين في مجالي حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مكتب "المفوض السامي لحقوق الإنسان" و"بعثة الأمم المتحدة للمعاونة في العراق"؛

- التحقيق في التدمير غير المشروع للمنازل والممتلكات، والنزوح القسري، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، واستبعاد الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم عن إصدار الأمر بارتكاب مثل هذه الانتهاكات أو تنفيذها، وتقديم أي شخص تتوفر أدلة كافية مقبولة ضده إلى العدالة في محاكمة عادلة.

وتحث منظمة العفو الدولية كل الدول التي تساعد "حكومة إقليم كردستان" وتدعمها، وخصوصاً الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة "الدولة الإسلامية" مثل المملكة المتحدة، وألمانيا، وغيرهما على:

- اتخاذ خطوات محددة ويمكن قياسها لضمان ألا يساهم أي عون تقدمه على الصعيد العسكري بالمساعدة، أو الدعم، أو التدريب – سواء بالإمداد بالأسلحة وغيرها من العتاد العسكري أو بتوفير التدريب والمشورة – في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، مثل النزوح القسري والتدمير غير المشروع؛

- ينبغي للدول التي تنظر في نقل شحنات أسلحة أو معدات ذات صلة بالأسلحة إلى "حكومة إقليم كردستان" أن تجري أولاً تقييماً فعالاً للمخاطر بشأن احتمال أن تُستَخدَم أي شحنات تنظر في نقلها من جانب المتلقين المقصودين بها أو من جانب آخرين من خلال تحويلها إليهم في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي؛

- اتباع أسلوب وقائي وتطبيق آليات محددة تتسم بالشفافية ويمكن فرضها والتحقق منها لتخفيف وإزالة الاحتمال الكبير أن تُستَخدَم الأسلحة، سواء من جانب المتلقي المقصود مباشرة أو من خلال تحويلها إلى أطراف أخرى، في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

- الإدانة العلنية للممارسات غير المشروعة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي مثل التدمير غير المشروع لمنازل المدنيين وممتلكاتهم والنزوح القسري.

هُجِّرُوا وجُرِّدُوا من كل ما يملكون

النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق

هدمت "قوات البيشمركة" التابعة "لحكومة إقليم كردستان" والميليشيات الكردية في شمال العراق آلاف المنازل في القرى العربية باستخدام الجرافات، والتفجير، والحرق. وبرغم أن مسؤولي "حكومة إقليم كردستان" يبررون تهجير أبناء المجتمعات المحلية العربية عادة بعزوه إلى أسباب أمنية، فقد استُخدِمَ على ما يبدو لمعاقبتهم على تعاطفهم، حسبما يُعتَقَد، مع ما يُسمَّى "بالدولة الإسلامية"، وتعزيز المكاسب التي حققتها قوات "حكومة إقليم كردستان" في أراضي مناطقهم، وبسط سيطرتها على "المناطق المتنازع عليها" في البلاد، والتي تزعم سلطات "حكومة إقليم كردستان" منذ أمد طويل أنها ينبغي أن تكون جزءاً من "إقليم كردستان العراق" شبه المستقل.

وينبغي وضع حد على الفور لمثل هذا النزوح القسري للمدنيين والتدمير المتعمد للمنازل والممتلكات دون مبرر عسكري والتحقيق فيهما كجرائم حرب، ولا بد أن تتوقف مثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية